المنظومة
ALMANDUMAH

العنوان:	دور نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد RCA في دعم متطلبات الشمول المالي: دراسة تحليلية واستكشافية
المصدر:	مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية
الناشر:	جامعة بنها - كلية التجارة - قسم المحاسبة
المؤلف الرئيسي:	الطنطاوي، هبة السيد إبراهيم
المجلد/العدد:	ع1
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2022
الشهر:	يونيو
الصفحات:	99 - 162
رقم MD:	1405196
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	المشروعات الحديثة، المعاملات المالية، أنظمة المحاسبة، استهلاك الموارد
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/1405196

© 2025 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

للإستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب إسلوب الإستشهاد المطلوب:

إسلوب APA

الطنطاوي، هبة السيد إبراهيم. (2022). دور نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد RCA في دعم متطلبات الشمول المالي: دراسة تحليلية واستكشافية.مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية، ع1 - 99 ، 162. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1405196

إسلوب MLA

الطنطاوي، هبة السيد إبراهيم. "دور نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد RCA في دعم متطلبات الشمول المالي: دراسة تحليلية واستكشافية."مجلة الدراسات والبحوث المحاسبيةع1 (2022): 99 - 162. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1405196

© 2025 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

دور نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد RCA في دعم متطلبات الشمول المالي : دراسة تحليلية واستكشافية

The Role of Resources Consumption Accounting System in Supporting Financial Inclusion Requirements: An Analytical and Exploratory Study

دكتورة

هبه السيد إبراهيم الطنطاوي

مدرس بقسم المحاسبة – كلية التجارة جامعة كفر الشيخ

دور نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد RCA في دعم متطلبات الشمول المالي : دراسة تحليلية واستكشافية

د.هبه السيد إبراهيم الطنطاوي

مستخلص البحث:

تعمل المنشآت الحديثة في بيئة ديناميكية معقدة تتميز بالتغير المستمر في التكنولوجيا وفي أساس المنافسة ، وهذا يستلزم وجود نظام لإدارة التكلفة قادرا على أن يعكس هذه التغيرات بصورة ملائمة والتي تتمثل في صورة علاقات تشابكية معقدة بين الموارد والأنشطة.

يهدف هذا البحث إلى تحديد دور نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد RCA في دعم متطلبات الشمول المالي باعتباره أحد أدوات إدارة التكلفة الجديدة التي تعمل على تحسين دقة قياس التكلفة من خلال قدرته على توفير معلومات دقيقة يمكن الإعتماد عليها في قياس أدق لتكلفة المنتجات والخدمات المالية ، اتخاذ القرارات الملائمة ودعم القدرة التنافسية لمنشآت الأعمال من ناحية ، وتعظيم القيمة لكل من المنشأة والعميل لتحقيق متطلبات الشمول المالي.

وقد تم تقسيم البحث إلى خمسة أقسام تمثلت في : تحليل الفكر المحاسبي لنظام المحاسبة عن استهلاك الموارد ، تحديد أهداف وسياسات الشمول المالي ، تحديد الدور الذي يقوم به نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد في دعم سياسات الشمول المالي ، ثم الدراسة التحليلية ، وأخيرا النتائج والتوصيات. وكان من أهم النتائج التي توصل إليها البحث هى أهمية الدور الذي يقوم به نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد لدعم سياسات الشمول المالي من خلال المعلومات التي يوفرها والتي تساعد في التعامل مع المشاكل التي تعوق تحقيق الشمول المالي. وأوصت الدراسة بأهمية تبني المنشآت تطبيق نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد لقياس تكلفة المنتجات أو الخدمات لما يتمتع به من مزايا ، وبما يسهم في دعم متطلبات وأهداف الشمول المالي.

الكلمات المفتاحية: نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد ، الشمول المالي، البيئة المصرية.

Abstract:

Modern Firms work in dynamic and complex environment are characterized by continuous changes in technology and in competition basis, which requires the presence of a cost management system that is able to adequately reflect these changes, which are represented in the form of complex interrelationships between resources and activities.

This research aims to determine the role of resources consumption accounting system in supporting financial inclusion requirements as one of new Cost Management tools that working on improving cost measurement accuracy through its ability to provide accurate and reliable information in a more accurate measurement of the cost of financial products and services, making relevant decisions and supporting the competitiveness of business firms on the one hand ,and maximizing value for both the organization and the customer to achieve financial inclusion requirements.

The research was divided into five sections: Accounting thought analysis of the resource consumption accounting system, Determine financial inclusion goals and policies, Determine the role of resource consumption accounting system in supporting financial inclusion policies, then the Empirical study and finally the results and recommendations. It was one of the most important results that the research reached was the importance of the role played by the resource consumption accounting system to support financial inclusion policies through the information it provides and which helps in dealing with the problems that hinder the achievement of financial inclusion. The study recommended the importance of adopting application resource consumption accounting system to measure the cost of products due to its advantages and what contributes to supporting financial inclusion policies and goals.

Keywords:Resource Consumption Accounting system(RCA),Financial Inclusion, Egyptian Environment.

١/ الإطار العام للبحث:

١/١ المقدمة:

لقد شهدت أحجام المعاملات والتسويات المالية تزايدا بشكل كبير على المستوى العالمي بسبب تصاعد حركة التجارة الدولية ، والثورة التكنولوجية التي اتسعت في كل المجالات. كما شهدت المنتجات والخدمات المالية تطورات سريعة من حيث تنوعها وطرق توفيرها وانتشار استخدامها وتسهيل الوصول إليها. وقد أوضحت التجربة الدولية أن تحسين نوعية الخدمات المالية وتوسيع نطاق وصول مستخدميها من الأفراد والمؤسسات إليها يعمل على نشر المساواة في الفرص والإستفادة من الإمكانات الكامنة في الإقتصاد.

وحتى تتمكن المنشآت من الإستمرار فقد أصبح لزاما عليها أن تعمل على الإستخدام الكفء للموارد والإمكانيات المتاحة في إنتاج العديد من المنتجات أو تقديم العديد من الخدمات التي تمكنها من الحفاظ على وضعها التنافسي.ومما لا شك فيه أن تحقيق التفوق التنافسي يبدأ من إدارة موارد المنشأة بشكل كفء وفعال والذي يستلزم وجود نظام معلومات متكامل ، والذي يعتبر نظام محاسبة التكاليف أحد مكوناته الأساسية ، ليوفر معلومات عن تكلفة المنتجات أو الخدمات وحجم الموارد التي تم استهلاكها وكذلك تكلفة الطاقة العاطلة في كل مورد على حدى بالإضافة إلى معرفة تأثيرها على ربحية المنشأة بما يساعد الإدارة في اتخاذ الإجراءات المناسبة للعمل على تخفيض أو التخلص من الطاقة العاطلة وبالتالي تحسين الكفاءة التشغيلية للمنشأة.

إلا أنه تم توجيه العديد من الإنتقادات لأنظمة محاسبة التكاليف التقليدية ، والسبب في ذلك يرجع إلى أنها توفر معلوماتلا تتلاءم مع طبيعة المعلومات الواجب توافرها لمتخذي القرارات فى بيئة الأعمال الحديثة، وبالتالى كان لابد من البحث عن حلول جديدة ومتطورة في إطار إدارة التكلفة. لذلك ظهر نظام التكاليف المستند إلى محاسبة إستهلاك الموارد Resources Consumption Accounting Based Costing(RCA) كاستجابة للتغيرات فى بيئة الأعمال. وقد ساهم هذا التوجه إلى توفير نماذج معدلة لنظام التكاليف على أساس النشاط تستخدم في مجال تخطيط الموارد Resource Planning بدلا من استخدامها في مجال تحديد التكلفة Cost Assingnment فقط.(الهلباوي والنشار، ٢٠١٣)

٢/١ مشكلة البحث:

شهدت العقود الأخيرة تطورات كبيرة في جميع فروع القطاع المالي تمثلت في طرح العديد من المنتجات المالية المبتكرة والمتقدمة والتي تتطلب معرفة وثقافة مالية أعلى من ذي قبل ، وقدرة أكبر على إدارة مخاطر

استخدامها. من هنا ظهرت الحاجة للتثقيف المالي وخاصة للفئات الأقل دخلا وصغار المستثمرين لتعريفهم بالفرص والتحديات المتعلقة بالمنتجات والخدمات الجديدة وكيفية انتقاء واستخدام وإدارة التمويل للأسر محدودة الدخل وكذلك المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم بفعالية للنمو والتوسع.(باغة ،٢٠١٨)

وكذلك يعد الفقر من أهم المشكلات والعوائق الإقتصادية التي تواجه الدول النامية ومنها مصر، وذلك لما للفقر من آثار اقتصادية واجتماعية سلبية عديدة ، حيث يرتبط ارتفاع معدلات الفقر بارتفاع معدلات البطالة وانتشار بعض الأمراض والأوبئة وما يترتب على ذلك من انخفاض الإنتاجية وانخفاض في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. ووفقا للجهاز المركزي للتعبئة والإحصاءالعامة ٢٠١٦م نجد أن معدلات الفقر في مصر ارتفعت من ١٩.٦% عام ٢٠٠٤م /٢٠٠٥م إلى ٢٧.٨% عام ٢٠١٥م.

ولمواجهة هذه المشكلة في الآونة الأخيرة ، فقد قامت الحكومة المصرية بطرح الشمول المالي كآلية للتخفيف من حدة الفقر، بحيث تشمل الفئات منخفضة الدخل في إطار النظام المالي الرسمي، مما يمكنهم من الحصول على التمويل اللازم لمواجهة الطوارىء أو للبدء في أنشطة إنتاجية تعمل على زيادة دخولهم وتساعدهم على توظيف أنفسهم ذاتيا مما يخفض من معدل البطالة ، وفي نفس الوقت يوفر الأوعية الإدخارية الملائمة لصغار المدخرين مع توجيه تلك المدخرات إلى المجالات الأكثر نفعا للإقتصاد القومي (أحمد و راضي ، ٢٠١٨).

وقد أثرت تلك التطورات والتغييرات على أنظمة المحاسبة بصفة عامة وعلى أنظمة محاسبة التكاليف بصفة خاصة ، فقد أصبحت نظم التكاليف التقليدية غير قادرة على توفير معلومات دقيقة وملائمة لإدارة المنشأة يمكن الإعتماد عليها في اتخاذ القرارات الملائمة ودعم القدرة التنافسية لمنشآت الأعمال من ناحية ، وفي تعظيم القيمة لكل من المنشأة والعميل بما يحقق دعم لمتطلبات الشمول المالي من ناحية أخرى.وقدم الأدب المحاسبي العديد من أدوات إدارة التكلفة الموجهة استراتيجيا والتي ساهمت في قياس وتحليل وتخطيط التكاليف بغرض إدارتها. وقد ساعدت تلك الأدوات في زيادة ودعم القدرة التنافسية لدى المنشآت بما يمكنها من البقاء والإستمرار في ظل ظروف بيئة الأعمال الحديثة.

ويتناول هذا البحث أحد تلك الأدوات والذي نبع من مفهوم إدارة التكلفة إستراتيجيا Strategic Cost Management وهو نظام التكاليف المستند إلى محاسبة استهلاك الموارد Resource Consumption Accounting Based Costing (RCA) ، وأحد الآليات الجديدة المواكبة للظروف الإقتصادية الراهنة وهو آلية الشمول المالي Financial Inclusion، حيث ترى الباحثة أن الإعتماد على نظام التكاليف المستند إلى محاسبة استهلاك الموارد يمكن أن يساعد على توفير معلومات تكاليفية دقيقة يمكن الإعتماد عليها في تقديم

منتجات وخدمات مالية بأسعار منخفضة واتخاذ قرارات إدارية ملائمة تسهم في تحقيق أهداف ومتطلبات الشمول المالي.

فقد تم تقديم نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد RCA كاستجابة للتغييرات في بيئة الأعمال بأنه نظام لإدارة التكلفة مستحدث يدمج كلا من مزايا التركيز على الموارد المقدمة عن طريق المحاسبة الإدارية الألمانية مع منظور العملية/ والنشاط المقدمة عن طريق ABC ، وذلك لمعالجة المشاكل والصعوبات التي نتجت عن تطبيق نظام التكلفة على أساس النشاط. حيث يركز نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد على تحليل تدفق الموارد في كل مجمع مورد ومن بين مجموعات الموارد وحتى الإستهلاك النهائي من هذه الموارد. وقد أكد الباحثين أن RCA تنزل أسفل لمستوى الموارد لتقديم معلومات أفضل والتي تساعد في التحديد الدقيق للتكاليف. (Al-Qady&El-Helbawy, 2016)

حيث يعتبر RCA من المداخل التي تعتمد على الكمية في تخصيص وتوزيع التكاليف Quantity Based Approach بناءا على تجانس التكاليف داخل مجمع الموارد وهذا لا يوجد في النظام التقليدي إلى جانب نظام ABC الذي يعمل على تخصيص التكاليف للمنتجات. بينما يعمل RCA على تتبع كيفية استخدام واستهلاك الموارد في مجمعات الموارد المختلفة من حيث الزمن والكمية المستخدمة ، وبعدها يتم وضع معدلات خاصة لحساب تكلفة الوحدة من كل مورد من موارد المنشأة المستخدمة ثم استخدام هذه المعدلات في حساب تكلفة المنتجات حسب طبيعة استهلاكها من الموارد. أي أن التكاليف يتم تخصيصها إلى المنتجات بناءا على طبيعة العلاقة الكمية الخاصة باستهلاك الموارد الخاصة بالمنشأة عن طريق مجمعات الموارد والمنتجات.(شاهين،٢٠١٠)

وعليه تتحدد مشكلة البحث في الحاجة الملحة للمنشآت المالية في تطبيق أحد أدوات إدارة التكلفة إستراتيجيا بهدف توفير معلومات تكاليفية دقيقة تسهم في ترشيد اتخاذ القرارات الإدارية وتساعد في تحقيق ودعم متطلبات الشمول المالي وأهداف التنمية المستدامة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال الإجابة على السؤال البحثي الرئيسي التالي:

ما هو دور نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد RCA في دعم متطلبات الشمول المالي؟

ويمكن الإجابة على هذا السؤال من خلال الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي إمكانية تحقيق متطلبات الشمول المالي؟
- ما هو أثر تطبيق نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد RCA في دعم متطلبات الشمول المالي ؟
- هل يمكن التغلب على المشاكل والصعوبات التي تواجه المنشآت المالية المصرية من خلال نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد RCA لدعم متطلبات الشمول المالي؟

٣/١ هدف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في دراسة دور نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد RCA في دعم متطلبات الشمول المالي من خلال الأهداف الفرعية التالية:

- التعرف على مدى تحقيق متطلبات الشمول المالي.
- تحديد أثر تطبيق نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد RCA في دعم متطلبات الشمول المالي.
- تحديد المشاكل والصعوبات التي تواجه المنشآت المالية المصرية والتي يمكن التغلب عليها من خلال نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد RCA لدعم متطلبات الشمول المالي.

٤/١ منهج البحث:

في ضوء كلا من هدف ومشكلة البحث يتحدد منهج البحث في الآتي:

- **المنهج الإستنباطي** : وذلك لبناء الإطار النظري للبحث لتحديد دور نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد في تحقيق متطلبات الشمول المالي من خلال تحليل ما ورد بالفكر المحاسبي عن طريق مراجعة الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت المتغيرات الخاصة بالبحث بهدف التأصيل النظري لموضوع البحث.
- **المنهج الإستقرائي** : وذلك عند القيام بالدراسة الميدانية بهدف التعرف على الدور الحيوي الذي يقوم به نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد في تحقيق متطلبات الشمول المالي بالتطبيق على البيئة المصرية .حيث تسعى الباحثة من خلاله إلى جمع البيانات وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة والتوصل إلى نتائج اختبارات الفروض.

٥/١ فروض البحث:

للإجابة على الأسئلة البحثية المكونة لمشكلة البحث تم صياغة فروض البحث كالآتي:

الفرض الرئيسي:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد وبين دعم متطلبات الشمول المالي.

الفروض الفرعية:

الفرض الأول: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى تحقيق متطلبات الشمول المالي بين أفراد العينة.

الفرض الثاني: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دعم متطلبات الشمول المالي وتطبيق نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد من وجهة نظر المشاركين في العينة.

الفرض الثالث: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغلب على المشاكل والصعوبات التي تواجه المنشآت المالية وبين دعم متطلبات الشمول المالي في البيئة المصرية من وجهة نظر المشاركين في العينة.

٦/١ أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من جانبين:

الأهمية العلمية:

- على الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت مدخل المحاسبة عن استهلاك الموارد أو الشمول المالي إلا أنه لا توجد دراسات تناولت تطبيق نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد لتحقيق متطلبات الشمول المالي وخاصة في البيئة المصرية وذلك في حدود علم الباحثة.
- العمل على استخدام أساليب محاسبة التكاليف الحديثة ومنها نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد في إدارة وخفض تكلفة المعاملات المصرفية بما يمكن البنك من تقديم خدمات الشمول المالي بأسعار معقولة.
- تزايد الإهتمام الفكري الحديث بالشمول المالي بشكل عام وبأدوات إدارة التكلفة الحديثة وتطوير نظم التكاليف بشكل خاص.

الأهمية العملية:

- تعتبر مصر من الدول التي لديها معدلات الشمول المالي لديها منخفضة على الرغم من المبادرات العديدة التي قامت بها الحكومة ،ومن المتوقع أن تساعد الإستفادة من نتائج البحث في رفع تلك المعدلات وتحقيق متطلبات الشمول المالي.
- يمثل القطاع المالي أو المصرفي من القطاعات الهامة وأحد الركائز التي يقوم عليها اقتصاد الدولة. ويساعد تبني أدوات المحاسبة الإدارية الإستراتيجية ومنها نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد RCA إلى القياس الدقيق لتكاليف منتجاتها أو خدماتها بالشكل الذي يمكنها من المنافسة مع المنتجات والخدمات الأخرى في الأسواق العالمية. هذا إلى جانب توفير معلومات دقيقة تساعد القائمين على إدارة القطاع المالي على اتخاذ قرارات سليمة وتحقيق الهدف من تبني الشمول المالي.

٧/١ خطة البحث:

لتحقيق هدف البحث سوف يتم تنظيمه على النحو التالي:

- الدراسات السابقة.
- تحليل الفكر المحاسبي لنظام المحاسبة عن استهلاك الموارد RCA وتحدياته.
- تحديد أهداف ومتطلبات الشمول المالي والتحديات أمامها.
- العلاقة بين نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد ودعم متطلبات الشمول المالي.
- الدراسة الإستكشافية.
- النتائج والتوصيات.

٨/١ حدود البحث:

- **تقتصر الدراسة في هذا البحث على المنشآت المالية فقط ، كالبنوك وشركات التأمين والتمويل العقاري وغيرها من المنشآت المالية الأخرى، بما يتناسب مع هدف البحث دون التطرق للأنواع الأخرى من المنشآت.**
- كما تقتصر الدراسة على البيئة المصرية دون التعرض لغيرها من البيئات.
- تقتصر الدراسة في هذا البحث على تحليل أحد أدوات إدارة التكلفة فقط وهو نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد دون التعرض لباقي الأدوات. كذلك تقتصر على أحد الآليات الإقتصادية الحديثة وهي آلية الشمول المالي دون التعرض لغيرها من الآليات.

٢/ الدراسات السابقة:

في ضوء هدف ومشكلة البحث تم تقسيم الدراسات السابقة إلى مجموعتين:

١/٢ الدراسات المرتبطة بنظام المحاسبة عن استهلاك الموارد:

دراسة (الغروري ،٢٠١٠م):

هدفت الدراسة إلى فحص أحد فروع محاسبة التكاليف الألمانية وهو المحاسبة عن استهلاك الموارد لبيان الأسس والدعائم التي يرتكز عليها وأسباب تفضيله على المناهج المختلفة للمحاسبة الإدارية. وتوصلت الدراسة إلى: اعتبار المحاسبة عن استهلاك الموارد نظام لإدارة التكلفة ديناميكي ، شامل ومتكامل ويتفاعل بصورة جيدة مع نظام تخطيط موارد المنشأة. كما أن النظام يجمع ما بين مبادئ الإدارة الألمانية لإدارة التكلفة مع نظام ABC وهذه التوليفة تتضمن مقومات تحقق تحسين جوهري على نظم إدارة التكلفة الأخرى. بالإضافة إلى أن النظام يوفر علاج شامل لنظم التكلفة التقليدية تدريجيا ، حيث يوفر حل متكامل لإدارة التكلفة للمنشأة ككل بصورة شاملة. وعلى الرغم من أن هناك تحديات لتطبيق النظام إلا أنه أحد العلاجات لمشاكل إدارة التكلفة في المنشآت.

دراسة (الدنف ،٢٠١٣م):

هدفت الدراسة إلى بيان مدى إمكانية استخدام مدخل محاسبة استهلاك الموارد كأحد البدائل لتطوير أنظمة التكاليف استجابة للتغيرات البيئية الحديثة وذلك للمساعدة في إدارة الموارد الخاصة بمنشآت الخدمات وذلك من خلال اقتراح إطار لمدخل محاسبة استهلاك الموارد يمكن أن يكون قابلا للتطبيق في منشآت الخدمات بصفة عامة.وأوضحت الدراسة أن نظم التكاليف من الركائز الأساسية لضمان الثبات المالي لدى منشآت الخدمات

وذلك للدور الذي تقوم به في إمداد الإدارة بالمعلومات المالية وغير المالية التي تساعدها في اتخاذ القرارات الإستراتيجية.

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها أن طبيعة التكاليف في منشآت الخدمات تتناسب مع المفاهيم المستخدمة في تطبيق مدخل محاسبة استهلاك الموارد. وأن هذا المدخل يساهم في ترشيد إدارة الموارد عن طريق الإدارة الصحيحة لها ومحاولة استغلال الطاقة العاطلة وإدارتها ، وتحديد تكلفة الخدمات التي تقدمها منشآت الخدمات بدقة ، وكذلك توفير معلومات مفيدة تساعد في عملية الرقابة واتخاذ القرارات.

دراسة (الشهاوي ، ٢٠١٤م):

هدفت الدراسة إلى توضيح مدى فعالية مدخل المحاسبة عن استهلاك الموارد في قياس التكاليف وتحقيق عدالة ودقة أكثر في تحديد تكلفة المنتجات وفي توفير معلومات تفصيلية عن طاقة الموارد المستخدمة والعاطلة. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن مدخل المحاسبة عن استهلاك الموارد يتميز بتحقيق العدالة في تحميل التكاليف على المنتجات بسبب اتباعه مدخل النظرية المستغلة ، حيث لا يترك عنصر استفاد منه الإنتاج إلا ويقوم بالتحميل عليه ، كما يقوم بفصل الطاقة العاطلة عن المنتجات ، مما ينعكس على منفعة معلومات التكلفة ودعم اتخاذ القرارات.
- يوفر مدخل المحاسبة عن استهلاك الموارد المعلومات المالية وغير المالية من خلال نموذج تشغيلي ذو نظرة مستقبلية.
- إن تطبيق النموذج بنجاح يحقق هدفين هما: تعظيم منفعة معلومات التكلفة بغرض تسعير المنتجات بأسعار عادلة. والهدف الثاني تحليل وإدارة الطاقة وخاصة الطاقة العاطلة وتعزيز المحتوى المعلوماتي للتقارير التي تقدم للإدارة بهذا الشأن لمعرفة أسبابها واتخاذ القرارات المناسبة لعلاجها.

دراسة (Qkutmus, 2015):

هدفت الدراسة إلى استخدام أسلوب المحاسبة عن استهلاك الموارد كأحد المداخل الحديثة لإدارة التكلفة في تحديد التكلفة الثابتة والمتغيرة في العملية الإنتاجية لتصنيع الزجاج ، وتحديد الطاقة العاطلة وتحديد التكلفة الفعلية للمنتجات بعد استبعاد الطاقة العاطلة ، وتوفير معلومات دقيقة ومناسبة وفي التوقيت المناسب للمديرين للمساعدة في اتخاذ القرارات. وتوصلت الدراسة إلى ظهور مدخل المحاسبة عن استهلاك الموارد نتيجة لقصور النظم التقليدية في توفير معلومات ملائمة لاتخاذ القارارات. كما أن تطبيق أسلوب المحاسبة عن استهلاك الموارد يعمل على الحفاظ على الوظيفة الرئيسية لنظام التكلفة على أساس النشاط الذي يركز على التكاليف الثابتة والمتغيرة والتكلفة الصناعية غير المباشرة بالإضافة إلى أنه يوفر بيانات تكاليفية حقيقية للمنتج تساعد إدارة المنشأة في التخطيط السليم لمواردها وتوزيعها بشكل عادل على مختلف المنتجات.

دراسة (El -Helbawy& Al - Qady,2016)

هدفت الدراسة إلي تحقيق التكامل بين أسلوب التكلفة المستهدفة و مدخل محاسبة استهلاك الموارد بغرض تحسين عمليات تقدير التكلفة المستهدفة للمنتجات وذلك من خلال دراسة حاله لمصنع العربي للغسالات نصف أوتوماتيك. وتوصلت الدراسة إلي أن التطبيق الفعال لأسلوب التكلفة المستهدفة يتطلب وجود نظام تكاليفي قادر علي إمداد معلومات ملائمة ودقيقة وفي التوقيت المناسب عن تكلفة المنتجات المستقبلية للشركة، بالإضافة إلي توفير بيانات بخصوص استهلاك الموارد وسلوك التكلفة من خلال تحويل التركيز من التكلفة إلي كميات الموارد من خلال نموذج كمي. ويعتبر مدخل محاسبة استهلاك الموارد أفضل نظام يمكن من خلاله توفير هذه المعلومات من خلال العمل علي توفير هياكل التكلفة لبدائل التصميم المختلفة.

دراسة (محاريق ، ٢٠١٧م):

هدف البحث إلى دراسة أثر تحقيق التكامل بين نظام تخطيط موارد المنشأة ونظام محاسبة استهلاك الموارد فى تحقيق الميزة التنافسية المستدامة لمنشآت الأعمال الصناعية من خلال المعلومات الناتجة عن كل منهما لتوفير نظرة واقعية لإدارة المنشأة عن تكاليف منتجاتها ومدى ارتباطها بكيفية استهلاك مواردها في دعم أداءها وتحقيق الميزة التنافسية المستدامة مع التركيز على الخصائص المستمدة من كل نظام لزيادة درجة الدقة والثقة والشفافية في المعلومات التكاليفية. وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:

- تتأثر الميزة التنافسية للمنشأة بعاملين هما المنافسة التي تواجهها وقة المركز التنافسي لها ويمكن من خلال نظام تخطيط الموارد ونظام محاسبة استهلاك الموارد أن يساهما في رفع كفاءة العمليات التشغيلية وتحسين جودة المنتجات والإدارة الجيدة للتكلفة وبالتالي زيادة القدرة التنافسية للمنشأة.
- يعمل نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد جيدا مع نظام تخطيط الموارد لتوفير معلومات تشغيلية أكثر دقة تساعد في التحليل عند أدنى مستوى للتشغيل لتحديد التكاليف على نحو دقيق.
- الإستفادة من الآثار الإيجابية من التكامل في تلبية احتياجات الإدارة من المعلومات لاتخاذ العديد من القرارات التشغيلية والإستراتيجية.

دراسة (Al-Rawi & Abd al-Hafiz, 2018)

هدفت الدراسة إلى توضيح إمكانية نظام RCA في تخليق إضافة لإدارة التكلفة في البنوك التجارية الأردنية من خلال الأبعاد التالية: تقديم معلومات ملائمة ، خفض التكاليف وتحسين جودة مخرجات محاسبة التكاليف في البنوك التجارية الأردنية. وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج هي كالتالي:

- أن نظام RCA يعد أحد التوجهات الحديثة ويمثل امتدادا طبيعيا بين النظام التكاليفي المبني على الأنشطة ونظام محاسبة التكاليف الألمانية وفي نفس الوقت يكمل هذين النظامين ويدمج مميزاتهما.

- أكثر الخصائص أهمية لنظام RCA هي إدراك وجود الطاقة العاطلة حيث أنها تمكن الإدارة من إلقاء الضوء على هذا الجزء والعمل على استغلاله بكفاءة وفعالية.
- كما أن نظام RCA لديه العديد من المزايا التي تفوق غيره من نظم التكاليف ، حيث يحقق دقة أكبر في إلصاق التكاليف ، توضيح العلاقات السببية بين كل مصدر وتكاليفها المرتبطة بها ، هذا إلى جانب الدقة في تحديد سلوك التكلفة، سواء كانت تناسبية أو ثابتة ، وعدم تحميل الطاقة العاطلة على الخدمات.
- يلعب نظام RCA دورا إيجابيا في تعظيم إدارة التكلفة من خلال تقديم معلومات مالية وغير مالية ملائمة على أنشطة البنك بجانب تقديم معلومات لديها قدرة تنبؤية تساعد في التخطيط الإستراتيجي ، اكتشاف الطاقة العاطلة وخفض التكاليف في البنوك التجارية الأردنية. وكانت من أهم التوصيات لمتخذي القرارات باستخدام نظام RCA بسبب تأثيره الإيجابي على إدارة التكلفة ، وزيادة وعي محاسبي التكاليف في البنوك التجارية الأردنية بالحاجة إلى تطوير نظم التكاليف الحالية لمقابلة متطلبات إدارة التكلفة.

دراسة (عبد اللطيف ، ٢٠١٨م)

تمثل هدف البحث في دراسة أثر أستخدام مدخل محاسبة إستهلاك الموارد لإدارة التكلفة لتدعيم القدرة التنافسية فى قطاع الخدمات اللوجستية الملاحية. وقد تناولت الدراسة مدخل المحاسبة عن استهلاك الموارد كاستجابة للتغيرات في بيئة الأعمال وأنه يساعد في علاج أوجه القصور التي يواجهها تطبيق مدخل ABC وخاصة معالجة مشكلة الطاقات العاطلة. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- أن تخصيص التكاليف في ظل نظم التكاليف التقليدية على أساس الحجم لا يتناسب مع طبيعة منشأت الخدمات، والتي تتميز بتعدد وتنوع الموارد وعدم تجانسه.
- إن مدخل محاسبة إستهلاك الموارد مدخل شامل ومتكامل لأنظمة إدارة التكلفة، يوفر حلا أفضل للمشاكل التى تواجه الشركات من خلال تخصيص التكاليف غير المباشرة بصورة أكثر دقة.
- يتعامل RCA أن تكاليف الموارد التى تتم الإستفادة بها تعد من ضمن تكاليف الخدمة ، أما تكاليف الموارد العاطلة فتعد من المصروفات الخاصة بالفترة. كما أنه يعمل على إتاحة الفرصة أمام الإدارة للفهم الجيد للعلاقات التشابكية بين الموارد وبعضها بعضا مما يدعم عملية إتخاذ القرارات. هذا بالإضافة إلى أن مدخل محاسبة إستهلاك الموارد يُميز ويُحدد التكاليف الثابتة والتكاليف التناسبية على مستوى الموارد ويحدد بدقة طبيعة التكاليف، بينما في ظل النظم التقليدية لإدارة التكلفة يتم تخصيص وتمييز التكاليف الثابتة والمتغيرة على مستوى المنتج بشكل تقليدى ولا تعكس أنماط الإستهلاك الحقيقية للتكلفة.

دراسة (Kbelah et al.,...,2019)

هدفت الدراسة إلى توضيح دور نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد في تحسين الميزة التنافسية لشركات الغزل العراقية من خلال دراسة حالة لمصنع الغزل والنسيج في دولة العراق لتحديد نظام التكاليف الحالي ثم إجراء تحليل كمي لتوضيح كيف أن تطبيق RCA يعمل على تحسين الميزة التنافسية للحالة محل الدراسة. وقد تم مقارنة نتائج تطبيق كلا من النظام التقليدي ونظام RCA .

وتوصلت الدراسة إلى أن RCA يأخذ في اعتباره الطاقة العاطلة أوغير المستخدمة ويعمل على إزالة تكلفتها عن طريق فصل التكاليف الكلية إلى ثابتة ومتغيرة ويترتب على ذلك تخصيص تكاليف إجمالية أقل للمنتجات مقارنة بنظم التكاليف التقليدية. كما انه يقدم معلومات تكاليفية أكثر دقة ويمكن الإعتماد عليها والتي تساعد في تحقيق ميزة تنافسية أكثر كفاءة للتكلفة من خلال تكرير تكلفة المنتج. لذا فإن تطبيق RCA يساعد الإدارة في صناعة الغزل المحلي من وضع أقل سعر للمنتج ومن ثم الحصول على ميزة تنافسية.

دراسة (Senan& Alhebri,2020)

هدفت الدراسة إلى توضيح دور نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد كأحد مداخل التكلفة المعاصرة الذي يعمل على دعم تعظيم القيمة وخفض التكلفة في الفكر الإستراتيجي .وقد أكدت الدراسة أهمية الدور الذي يلعبه نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد في دعم التطبيقات المعروفة في الفكر الإستراتيجي مثل إدارة الخالي من الفاقد ، 6 سيجما ، إدارة سلسلة التوريد ، والتكلفة المستهدفة.

وتوصلت الدراسة إلى أن نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد يسعى لترجمة التكاليف في صورة موارد مستهلكة ، تقديم مجموعة من علاقات الإستهلاك في صورة مجموعتين. الأولى: مباشرة ومحددة كحجم المخرجات الناتجة عن كل مجمع موارد والثانية: غير مباشرة وترتكز على الأنشطة في تحديد كمية الموارد المستهلكة. وإلى جانب ذلك لديها قدرة على التكامل مع تحليل سلسلة القيمة والأنظمة التكنولوجية جعلته مدخلا موجها بالقيمة من جهة وقادرا على توفير معلومات في التوقيت المناسب من جهة أخرى.

٢/٢ الدراسات المرتبطة بدعم متطلبات وسياسات الشمول المالي.

دراسة (حمدوش ، ٢٠١٧م):

هدفت الدراسة إلى إبراز الدور الذي يلعبه الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة حيث تبرز الدور الذي يلعبه الإهتمام باتساع نطاق الخدمات المالية من المساعدة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد توصلت الدراسة إلى ان:

- الشمول المالي يعد بعدا أساسيا في تحقيق معظم اهداف التنمية المستدامة. فبوصول الخدمات المالية والمصرفية لجميع شرائح المجتمع عامة والفقراء خاصة سيساعد ذلك على مكافحة الفقر والجوع ، وتوفير

مناصب الشغل ، وتعميم الرعاية الصحية والتعليم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز العدالة الإجتماعية وتحقيق الرفاهية وتمكين المرأة وبالتالي تحقيق النمو الإقتصادي الشامل والمستدام.

– أنه يوجد تفاوت كبير بين الدول العربية في اهتمامها بتعميم الخدمات المالية على كافة فئات المجتمع ، ومازالت الدول العربية تسجل أدنى المستويات على الصعيد العالمي فيما يخص الشمول المالي مما يتطلب تبني المتطلبات الأساسية لتعزيز وتوسيع نطاق الخدمات المالية في تلك الدول.

دراسة (شنبي وبن خضر ، ٢٠١٨م):

هدفت الدارسة إلى تقديم مفاهيم حول الشمول المالي ، أهميته وأهدافه ودوره في التنمية ، وكذلك التعرف على سياساته والمجهودات الدولية المبذولة في هذا المجال مع التعرض لتجربة عربية في هذا المجال. وتوصلت الدراسة الى ان الشمول المالي يوفر تقديم خدمات ومنتجات مالية متطورة وبأسعار معقولة مثل المعاملات والمدخرات والمدفوعات والتأمين والائتمان وغيرها من الخدمات المالية المختلفة بطريقة مستديمة ومسؤولة. كما أن الوصول إلى المعاملات هو خطوة البداية للشمول المالي ، فحسابها يسمح بالإدخار وتبادل المدفوعات ويعتبر بمثابة بوابة لخدمات مالية اخرى. وقد أدى التطور التكنولوجي وانتشار التكنولوجيا المالية الرقمية إلى توسيع نطاق تبادل الخدمات المالية في كل مكان.

دراسة (عبد الرحمن ، ٢٠١٩م):

هدف البحث إلى دراسة العوامل المؤثرة على الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي وأثرها على تحسين أداء البنوك المصرية من خلال نموذج يحتوي أربعة متغيرات يقوم بدراسة ثلاثة علاقات: الأولى: آليات الحوكمة متمثلة في مجلس الإدارة ، ولجنة المراجعة ولجنة المخاطر. والثانية: خصائص البنك ممثلة في الحجم والعمر ونوع البنك وعدد الفروع وطبيعة المعاملات ، والثالثة: الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي وأثرها على المتغير الرابع وهو تحسين أداء البنك. وتوصلت الدراسة إلى أن:

- الشمول المالي يعتبر أحد مؤشرات الأداء الإجتماعي لإظهار التزام المؤسسات المالية بالإستدامة ، ومن ثم اعتباره نوع جديد من الإفصاح غير المالي (الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للبنك) والذي له تأثير على أداء البنك.
- أظهرت نتائج الدراسة الميدانية علاقات إيجابية بين آليات الحوكمة والإفصاح عن الشمول المالي ، وكانت خصائص لجنة المراجعة لها دور رقابي هام لضمان جودة الإفصاح ، ثم خصائص لجنة المخاطر ممثلة في تحسين المشاركة في أنشطة المسئوليةالإجتماعية وأخيرا أهمية خصائص آليات الحوكمة معا وذلك لإعادة تحديد واجبات ومهام كل منهم كل فترة.

- كما أنه توجد علاقات إيجابية بين خصائص البنك والإفصاح عن الشمول المالي ، كما توجد علاقة إيجابية بين الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي وتحسين أداء البنك.

دراسة (Al-Adawy,2019)

هدفت الدراسة إلى توضيح تأثير الشمول المالي على الأداء المالي في البنوك المصرية من خلال العمل على تعظيم ربحية البنوك التجارية الخاصة المصرية بالتركيز على العائد على الأصول والعائد على الأسهم. وتم التعبير عن الشمول المالي في صورة بعدين هما الوصول والإستخدام. ويشمل الوصول كلا من السبل المادية والرقمية للحصول على الخدمات المالية ،أما بعد الإستخدام يمكن قياسه عن طريق عدد الأفراد الذين يملكون حسابات بنكية ، والإيداعات والقروض.

وتوصلت الدراسة إلى أن التوسع في عدد الفروع يمكن أن يزود الربحية في الأجل القصير. فتكلفة إنشاء فروع جديدة قد تؤثر بصورة هامة في الأجل القصير وبالتالي على الربحية إلا أنها يتم تعديلها في الأجل الطويل مع عدد المنافع التي تقدمها الخدمات البنكية واستخدام اقتصاديات الحجم. كما أوضحت النتائج أن الخدمات الرقمية تؤثر بصورة إيجابية على ربحية البنوك التجارية. كما أن وضعيات الإدخار المختلفة وحجم الإيداعات تشكل الإستثمار في البنوك وتعظم ربحيته بينما التوسع في القروض بمعدل فائدة منخفضة سيخفض من ربحية البنك.

دراسة(وهدان وعبد الهادى ،٢٠١٩م):

تمثل هدف للبحث في دراسة وتحليل دور البيانات الضخمة Big Data فى تفعيل متطلبات الشمول المالى. وأوضحت الدراسة أثر التطور التكنولوجي على ظهور البيانات الضخمة وأهمية البيانات الضخمة لعملية الشمول المالي. وتوصلت الدراسة إلى أهمية تبنى تطبيق تقنيات البيانات الضخمة في البنوك، أيضاً استخدام تقنية التنقيب في البيانات لإكتشاف وتوقع حالات الفشل المالي للبنوك، بالإضافة إلي ذلك تؤثر البيانات الضخمة علي تعزيز الثقة بين فئات المجتمع والمؤسسات المصرفية . كما تقوم البيانات الضخمة بدوراً هاماً في تفعيل متطلبات الشمول المالي.

دراسة (ابراهيم ، ٢٠٢٠م):

هدفت الدراسة الي إبراز دور وأهمية المراجعة الداخلية للتنمية المستدامة داخل البنوك المصرية وأثرها في تحقيق التطبيق الصحيح للتنمية المستدامة ، من خلال دراسة واقع الممارسة العملية للمراجعة الداخلية للاستدامة المصرفية وتقييم الأداء البيئي والإجتماعي والإقتصادي داخل البنوك التجارية ، والتعرف علي أهمية اعداد تقرير موحد للمراجعة الداخلية للتنمية المستدامة في تقييم الأداء والقضاء علي نقاط الضعف الذي ينعكس علي تعزيز التطبيق الصحيح لمفهوم الاستدامة المصرفية وتحديد مكوناته.

وتوصلت نتائج الدراسة الي أهمية دور المراجعة الداخلية في تقييم ومراجعة الدور الإجتماعي والبيئي والإقتصادي للبنك ، وما يمثله للمراجع الداخلي تحديا كبيرا من أجل تقييم مدي تحقيق المنشأة أبعاد التنمية المستدامة ومن ثم تعزيز أدائها وكسب ميزة تنافسية في ظل التحديات المعاصرة لها . كما توصلت الدراسة الي اهمية تقرير المراجعة للتنمية المستدامة في تقييم اداء البنوك في تحقيق الاستدامة بأبعادها المختلفة وتحديد جوانب القوة والضعف والعمل علي علاجها.

التعليق على الدراسات السابقة وتحديد الفجوة البحثية:

- تناولت دراسات المجموعة الأولى نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد باعتباره أحد الأدوات المستحدثة من أدوات إدارة التكلفة والتي طورت وعالجت الكثير من أوجه القصور في النظم التقليدية في أساليب قياس التكاليف.
- أوصت معظم الدراسات السابقة للمجموعة الأولى بضرورة إجراء دراسات مستقبلية لاستخدام أدوات إدارة التكلفة في تحقيق أهداف الشمول المالي نظرا لقلة الدراسات في هذا المجال وهذا ما تسعى الباحثة إليه في الدراسة الحالية.
- اتفقت الدراسات السابقة على أفضلية نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد على النظم التقليدية ونظام التكلفة على أساس النشاط في توفير معلومات تكاليفية أكثر دقة تعمل على رقابة وخفض التكاليف. كما اتفقت معظم الدراسات السابقة على إمكانية تكامل نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد مع أدوات أخرى لإدارة التكلفة من أجل تحسين دقة وجودة المعلومات الناتجة من التكامل وتحسين جودة قياس التكلفة.
- بالرغم من الإسهامات القيمة التي قامت بها الدراسات السابقة إلا أن معظم هذه الدراسات ركزت على التأصيل النظري لمدخل المحاسبة عن استهلاك الموارد ، ودراسة مدى التشابه بينه وبين مدخل المحاسبة عن التكلفة على أساس النشاط أو دراسة أدوات أخرى أو فروع أخرى للمحاسبة في تحقيق متطلبات الشمول المالي.
- لم تربط الدراسات السابقة بين الشمول المالي وأدوات إدارة التكلفة الإستراتيجية مما يسهم في فاعلية التخطيط والرقابة وتوفير معلومات أكثر دقة.
- يجب أن تساعد أدوات إدارة التكلفة والأساليب الإدارية الحديثة التي أفرزتها بيئة التصنيع الحديثة إدارة المنشأة في تحديد استراتيجيات أفضل ومعلومات أكثر دقة تعمل على تحقيق أهداف ومتطلبات الشمول المالي.

٣/ تحليل الفكر المحاسبي لنظام المحاسبة عن استهلاك الموارد RCA وتحدياته

في ظل شدة المنافسة والبيئة التي تتسم بالتعقيد ، أصبحت المنشآت في حاجة إلى أنظمة لإدارة التكلفة تتسم بالشمولية والديناميكية. ويمثل نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد Resource Consumption Accounting (RCA) أحد تلك الأنظمة. ويستند RCA إلى أن استهلاك الموارد يعتبر المسبب الأساسي لحدوث التكاليف(الهلباوي والنشار،٢٠١٣).

أ- مفهوم نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد RCA

قدمت العديد من الدراسات تعريفات متعددة لنظام المحاسبة عن استهلاك الموارد RCA باعتباره مفهوما حديثا وأحد أدوات إدارة التكلفة المستحدثة التي تساعد على التغلب على مشكلات النظم التقليدية في تخصيص التكاليف وتقديم معلومات تكاليفية أكثر دقة.

فقد عرف (Merwe and Keys, 2002) نظام RCA بأنه "مدخل شامل للمحاسبة الإدارية يتعدى كونه نظاما تقليديا لقياس تكلفة المنتجات إلى كونه الجيل الجديد لنظم إدارة التكلفة قادرا على توفير المعلومات الملاءمة في الوقت المناسب لدعم عملية اتخاذ القرارات ، ويعد نتاج الدمج بين محاسبة التكاليف الألمانية GPK ومحاسبة التكاليف على أساس النشاط ABC. وتهدف المنشآت من تطبيق محاسبة استهلاك الموارد إلى تحقيق دقة أكبر في تخصيص التكاليف، والإفصاح عن تكلفة الطاقة العاطلة ، وقدرة أكبرعلى تخطيط الموارد بما يؤدي في النهاية إلى تحسين الربحية ودعم المركز التنافسي".

ويعرف(Clinton & Keys,2002) محاسبة استهلاك الموارد بأنه نظام ديناميكي ، متكامل ، وشامل. فهو ديناميكي Dynamic لأنه يعكس التغييرات الحادثة في البيئة داخل نموذج التكلفة في الوقت المناسب. ومتكامل Integrated لأنه يتكامل مع جميع أنظمة الشركة ذات الصلة، كما أنه شامل Comprehensive حيث يشتمل على كل من نظام التكلفة على أساس النشاط والإدارة على اساس النشاط ، ونظام التكاليف المتغيرة ، والتكاليف الفعلية والمعيارية والتكلفة الكلية وتخطيط الموارد على أساس النشاط. وبالتالي يسمح بدمج أساليب إدارة التكلفة معا.

ويرى (Ahmed &Moosa,2011) نظام المحاسبة على أساس الموارد بأنه مدخل شامل للمحاسبة الإدارية الذي يعمل على توفير معلومات يمكن الإعتماد عليها لتخفيض التكاليف وزيادة الإيرادات وتحسين القدرة الإنتاجية لمنشآت الأعمال في ظل سوق المنافسة العالمية. وعلى نحو مماثل عرف (White,2009) محاسبة استهلاك الموارد RCA بمثابة مدخلا للمحاسبة الإدارية يركز على المديرين ، وليس إعداد القوائم المالية الخارجية ، كمستخدم أساسي للمعلوماتوذلك من خلال إمدادهم بمعلومات التكاليف اللازمة عن جميع أنحاء المنشأة لدعم عملية اتخاذ القرارات من أجل تحقيق الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة لدى المنشأة ،

ويستند على الدمج بين مزايا أنظمة محاسبة التكلفة الألمانية وبين نظام التكاليف على أساس النشاط ونظرية القيود والأفكار التقليدية للمحاسبة الإدارية.

كما عرف(الهلباوي والنشار،٢٠١٣) محاسبة استهلاك الموارد بأنه نموذج معدل لنظام التكاليف على أساس النشاط يستخدم في مجال تخطيط الموارد بدلا من استخدامها في مجال تحديد التكلفة فقط. ويستند إلى أن طاقة المورد Resource Capacity تستهلك بواسطة موضوعات القياس التكاليفي ، واستهلاك طاقة المورد سيترتب عليه حدوث التكلفة. ويترتب على ذلك أن الطاقة ستكون قابلة للرقابة المباشرة أكثر من التكلفة. ويعني ذلك أن إدارة الطاقة Capacity Management ستؤدي إلى إدارة فعالة للتكاليف بصورة أفضل. أي أن إدارة طاقة الموارد هي الأساس في إدارة التكاليف على أساس الكميات المطلوبة من طاقة الموارد. ويمكن من خلال الشكل التالي توضيح العلاقة بين النظام الألماني GPK ونظام ABC وبين مدخل RCA:

مدخل المحاسبة عن استهلاك الموارد (Çopuroğlua & Korkmaz, 2018)

إن نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد RCA هو نظام لإدارة التكلفة والذي يعمل على دمج نظام المحاسبة الإدارية الألماني (من خلال التركيز على الإستهلاك الملائم للموارد المتاحة) مع نظام التكلفة المبني على أساس النشاط (الذي يركز على الأنشطة التي تستهلك ، بصورة مجمعة ، العمليات في الوحدة الإقتصادية). أي أنه يبدأ من هدف التكلفة ويتجه نحو مدى من الأنشطة وذلك لدراسة تأثير هذه الأنشطة ، مما يساعد على فهم طبيعة العلاقة بين التغيير في حجم الإنتاج والتغيير في تكلفة استهلاك الموارد. وعليه يمكن القول بأنه من خلال RCA تستخدم نظم معلومات شاملة للمحاسبة الإدارية التي تسمح بدمج كلا من تحليل الموارد والأنشطة ، حيث يتعدى كونه نظام تقليدي للمحاسبة عن تكلفة المنتجات إلى أداة تدعم اتخاذ القرارات الإدارية المتعددة في الشركة.(حسن،٢٠١٨ ; Al-Rawi&Abd al-Hafiz,2018)

وأضاف كل من (Al-Rawi& Abd al-Hafiz, 2018) بأن نظام RCA أداة أو نظام من أدوات أو أنظمة التكلفة المستحدثة ، تتميز بتقديم معلومات شاملة وملائمة التي تساعد للعمل على تخطيط عالي للموارد ، خفض التكاليف ، الرقابة والكشف عن الطاقات الفائضة أو العاطلة الحالية ، والتي تساعد في اتخاذ القرارات التشغيلية والإستراتيجية التي سوف تعمل على زيادة منافسة المنشأة وتقديم أفضل الطرق للوفاء بمتطلبات العملاء.

كما عرف (الدنف ،٢٠١٣) نموذج RCA بأنه ذو نظرة مستقبلية يركز على تحقيق دقة أفضل في تخصيص التكاليف عن طريق التدفق العيني للموارد على أساس الكميات وبناءا على متطلبات موضوعات القياس التكاليفي ، وفقا لرغبات العميل من الموارد ، وإدارة تخطيط الموارد ، وإدارة الطاقة العاطلة من خلال مراعاة العلاقات التبادلية بين الموارد وبعضها تمهيدا لحساب المسئول عنها ، وتوفير معلومات أفضل لمساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات بهدف ترشيد إدارة الموارد مع الحد من الموارد التي لا تضيف قيمة ، وكذلك العمل على زيادة الإيرادات بهدف تعظيم الربح ودعم المركز التنافسي للمنشأة. وفي نفس الصدد عرف (Qkutmus,2015) نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد على أنه أداة تعمل على دعم اتخاذ القرارات الإدارية في المنشأة ويعمل على تعظيم استفادتها من نظم تخطيط الموارد من خلال قدرته على حفظ وصيانة وتجميع المعلومات التفصيلية عن كل الأنشطة المالية والتشغيلية.

ويرى (دسوقي ، ٢٠١٨) أن نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد مدخل حديث في قياس التكلفة يجمع ما بين أفضل ممارسات محاسبة التكاليف الألمانية ومحاسبة التكاليف على أساس النشاط حيث التتبع التفصيلي لمسارات الموارد ودراسة العلاقات المتبادلة بينها ، وتوفير معلومات تكاليفية عن كل مستوى لهذه الموارد ، ثم استكمال الخطوات المطلوبة لتطبيق محاسبة التكاليف على أساس النشاط ، وبهدف تطبيقه إلى تحقيق دقة أكبر في تخصيص التكاليف ، وبالتالي قرارات إدارية أكثر دقة ، وقدرة أكبر في تخطيط المواردوبالتالي الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة ، وإدارة أفضل للطاقات العاطلة وبالتالي تخفيض التكاليف ، مما يؤدي إلى تحسين الربحية ودعم المركز التنافسي للمنشأة.

وفي ضوء ماسبق نجد أن نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي:(Al-Rawi&Abd al-Hafiz,2018 ; محاريق ،٢٠١٧; دسوقي ، ٢٠١٧)

- وضع إطار متكامل وشامل عن موارد المنشأة من خلال توفير معلومات عن حجم الموارد المختلفة بالمنشأة وكيفية الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة مما يساعد الإدارة من فهم أفضل لأنماط استهلاك الموارد من أجل تخفيض تكاليف الإنتاج والكشف عن الطاقات العاطلة.

- مراعاة مبدأ السببية عند تحميل المنتج بتكلفة الموارد الفعلية المستهلكةفيه بواسطة أنشطة المنشأة ، مما يترتب عليه دقة أكبر في تخصيص التكاليف ، حيث تشمل تكلفة المنتج على القدر المستخدم فقط من الموارد ، وتوجيه الطاقة العاطلة لاستخدامات أخرى.
- يساعد نظام المحاسبة عن الموارد في تحقيق الرقابة الفعالة على استخدام الموارد من خلال الرقابة على مصادر حدوث التكلفة، تتبع كميات الموارد المستخدمة وكميات الموارد غير المستخدمة وتحديد الطاقات غير المستغلة أو العاطلة من الموارد مما يسهم في ترشيد استهلاك الموارد وتحقيق أفضل استغلال للموارد المتاحة.
- توفير معلومات مالية وغير مالية حول موارد المنشأة مما يساعد على توفير توقعات دقيقة للموارد المطلوبة والتكاليف المرتبطة بها ، وتوفير تنبيه للإدارة عندما يتجاوز الطلب قدرات التشغيل العادية والعكس عند وجود طاقة عاطلة نتيجة انخفاض الطلب وتحديد الآثار المترتبة على ذلك.
- قياس مدى التقدم نحو تحقيق أهداف خفض تكاليف استخدام الموارد سواء المستخدمة أو غير المستخدمة من أجل ترشيد تكاليف الطاقة المستخدمة ، وتعظيم القيمة المضافة للعميل.
- توفير مقاييس دقيقة وعادلة للأداء من خلال توفير معلومات أكثر موضوعية عن تحليل الإنحرافات وهذا يمكن من التطبيق السليم لمبادىء محاسبة المسئولية في جميع وظائف المنشأة.
- تقديم إطار متكامل للموارد داخل المنشأة من الزاوية المتاحة وتوضيح العلاقات المشتركة بينهم وكيفية استخدامهم بكفاءة.

وعلى ذلك يتفق جميع الباحثين أن الهدف الرئيسي من نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد هو استخدام الموارد المتاحة في المنشأة وإستغلالهم بأفضل الطرق من أجل خفض التكاليف وفي نفس الوقت الحفاظ على جودة المنتج إلى جانب مقابلة رغبات العميل ودعم الموقف التنافسي للمنشأة. (Al-Rawi& Abd al-Hafiz, 2018).

وترى الباحثة أن نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد هو أحد أدوات إدارة التكلفة الحديثة الموجهة استراتيجيا والتي تهدف إلى القياس الدقيق لتكلفة المنتجات، كما أنه تطوير وتحسين لنظام محاسبة التكاليف على أساس النشاط فيما يتعلق بنوع ومحتوى معلومات محاسبة التكاليف. فالفرق الجوهري يكمن في أن نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد يعمل على توفير معلومات تكاليفية أكثر دقة حيث يتم تتبع الموارد بشكل تفصيلي أكثر ، ودراسة العلاقات المتبادلة بينهم عند كل مستوى من هذه الموارد ، وتحميل تكلفة هذه الموارد على المنتجات بقدر استفادة كل منهم من تلك الموارد. كما يعمل على تحديد تكلفة الطاقة العاطلة وعدم

تخصيصها على المنتجات ،والذي يؤدى إلى قياس تكلفة المنتجات بصورة أكثر دقة وتخفيض تكلفتها ، وبدوره ينعكس على تحسين الأرباح.

ب- الدعائم التي يرتكز عليها نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد:

يعتمد نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد على ثلاثة دعائم أساسية هي:

١- **النظرة الشمولية للموارد:** تعد أهم الركائز أو الدعائم التي يرتكز عليها نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد ، وتقوم على فكرة أساسية هي أن الموارد هي السبب الرئيسي للتكلفة ، حيث أن التكلفة تحدث ويتم مراقبتها على مستوى المورد وليس النشاط ، مما يتطلب أن تكون تلك الموارد منظمة في مجموعاتمتجانسة تسمى بمجموعات الموارد. وكل مورد له طاقة أو قدرة على تحقيق قيمة بالإضافة إلى العلاقات المتبادلة مع كل الموارد الأخرى.(دسوقي، ٢٠١٧م) حيث يركز نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد على الموارد والتي تساعد الأنشطة والعمليات على إنتاج مخرجات ، وتوفر أيضا رؤية واضحة للمديرين عن الطاقة المستخدمة وكذلك عن كفاءة استخدام الموارد.(Merwe, 2011)

ويتم من خلال هذه الدعامة دراسة قرار الإستثمار بالمنشأة الذي يتحول إلى قرار الإستحواذ على موارد يتم تخصيصها على عمليات المنشأة وأنشطتها ، على أساس أنه يتم فحص الطاقة ودراستها كدالة للموارد التي يتم وضعها في مجمعات الموارد ، وأن تلك المجمعات للموارد هي وسيلة لإدارة هذه الطاقة ، فمن خلالها يتم تجميع التكاليف المرتبطة بكل نوعية من الموارد ، والتعرف على العلاقات التشابكية بين الموارد وبعضها.(خطاب ، ٢٠٠٩)

وأكد (Ahmed &Moosa ,2011) أن مجمعات الموارد في مدخل محاسبة استهلاك الموارد تختلف عن مركز التكلفة في النظام التقليدي الذي قد يتكون من أكثر من مجمع موارد طبقا لتنوع الموارد في مركز التكلفة ، وأيضا يختلف عن مجمع الموارد في نظام التكلفة على أساس النشاط من حيث أن كل مجمع موارد يضم مجموعة متجانسة من العناصرفي مجمع واحد للموارد وليس تجميعا لمجموعة من العناصر المختلفة.

٢- **النموذج مبني على الكمية:** يستند مدخل محاسبة استهلاك الموارد على تتبع التدفق العيني للموارد على أساس كمي في عملية تخصيص التكاليف الفعلية أو المخططة لمجمعات الموارد أو لموضوعات القياس التكاليفي. حيث يتم التتبع العيني للجزء المستخدم فقط كجزء من الطاقة النظرية ، والجزء غير المستخدم لا يتم نقله ، ويعتبر موارد غير مستخدمة ويتم تقسيمها إلى جزء غير مستخدم يمكن تخزينه وجزء غير مستخدم لا يمكن تخزينه ويعتبر فاقد. ويتم ترجمة الجزء المستخدم فقط إلى تكلفة عن طريق استخدام التكلفة الإستبدالية بالنسبة للجزء المستخدم فقط.(عبد الدايم ،٢٠١٤)

٣- **طبيعة التكلفة وسلوك استهلاك الموارد:** يرتكز نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد في تصنيف التكاليف في مجمع الموارد على أساسين: **الأول** هو التباين والتنوع بين المدخلات والمخرجات فاذا كانت المدخلات تستهلك بشكل ثابت في ضوء مستوى المخرجات فان التكاليف المرتبطة بتلك الموارد هي تكاليف ثابتة ويتم تخصيصهاعلى أساس الطاقة النظرية ، بينما عندما يكون هناك تنوع في المدخلات في ضوء مستوى المخرجات فان تكاليف تلك الموارد هي تكاليف تناسبية وتخصص على أساس الطاقة المخططة للموارد، والثاني هو علاقة الارتباط بمجمع المورد، فالتكاليف التي ترتبط بمجمع مورد معين هي تكاليف أولية أما التكاليف التي يتم الاستفادة منها من مجمع آخرهي تكاليف ثانوية.

ج- خطوات تطبيق مدخل المحاسبة عن استهلاك الموارد

لقد أثمرت جهود الباحثين حول مدخل المحاسبة عن استهلاك الموارد في تطبيقه من خلال الخطوات التالية: (الدنف ، ٢٠١٣; مالك وآخرون...،٢٠١٩)

١- الحصر الكمي لكافة أنواع الموارد المملوكة لدى المنشأة ، ثم تبويبها إلى موارد إنتاجية وموارد غير إنتاجية.

٢- بناء مجمعات الموارد، والتي تعتبر الأساس في التغلب على مشكلة عدم تجانس تكلفة الأنشطة داخل مجمعات التكلفة ، ثم تجميع وتحليل وتقسيم مختلف تكاليف الموارد داخل مجمعات الموارد المتجانسة ما بين الأنشطة الإنتاجية والخدمية ، ثم تصنيفها إلى مجمعات موارد أساسية ومجمعات موارد ثانوية.

٣- تصنيف التكاليف داخل كل مجمع من مجمعات الموارد إلى تكاليف أولية وتكاليف ثانوية مع تحديد ما إذا كانت تكاليف ثابتة أو تناسبية وفقا لطريقة استهلاك الموارد.

٤- تحديد العلاقات التشابكية بين الموارد وبعضها.

٥-تحديد حجم المخرجات المتوقعة من كل مجمع مورد وتستخدم لتحديد مقدار الطاقة المستهلكة في تكوين تلك المخرجات بما يحقق التوزيع الحقيقي للطاقة المستهلكة وتحديد الطاقة العاطلة وتجنب تخصيصهاعلى تلك المخرجات.

٦- توزيع التكاليف المتولدة في كل مجمع موارد باستخدام مسببات استخدام الموارد على مجمعات موارد أخرى أو موضوعات قياس تكاليفي حتى تعكس مدى استهلاك كل مجمع موارد أو موضوعات للقياس التكاليفي من مجمعات الموارد الأخرى وتعتبر الموارد غير المستخدمة طاقة عاطلة وتكلفتها لا يتم تخصيصها على موضوعات للقياس التكاليفي.

٧- إعداد التقارير التفصيلية عن أنواع الموارد بشكل تفصيلي ، وتحديد القدر المستخدم من طاقة الموارد ، وهل هناك تغيير في ضوء حجم الإنتاج ، الطاقة المخططة والطاقة النظرية، تكلفة الموارد المستهلكة وغيرالمستهلكة.

٨- بناءا على التدفق العيني للموارد ، يتم تحديد تكلفة موضوعات للقياس التكاليفي.

٩- التقرير وبشكل تفصيلي عن الطاقة العاطلة والتكاليف المتعلقة بها في كل مورد، ثم تحديد ما إذا كانت الطاقة العاطلة طاقة غير مستخدمة أو مفقودة.

د- مميزات نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد: (Perkins & Stovall,2011 ; White,2009 (مجاهد ،٢٠١٩ ; شاهين،٢٠١٠،

- يتميز هذا المدخل بالتفصيل والشمول لتعدد المستويات الإدارية والتنظيمية التي يخدمها لتوفير المعلومات اللازمة للتخطيط والرقابة وهي: المستوى الإستراتيجي ، المستوى التكتيكي والمستوى التشغيلي. وعليه فإن هذا المدخل يجمع ما بين الإهتمام بالأجل الطويل والقصير في اتخاذ القرارات وعلى جميع المستويات الإدارية.
- من أهم ما يميز نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد أنه يركز في اهتمامه باستهلاك الموارد من عند هدف التكلفة(المنتجات ، الخدمات، العملاء...) ثم الرجوع لمجموعات الأنشطة (التي تشكل في مجملها عمليات الشركة) ثم الرجوع مرة أخرى لدراسة تأثير هذه الأنشطة وأسلوب العمل بها على استهلاك الموارد مما يساعد على فهم العلاقة ما بين التغيير في حجم المخرجات النهائية من منتجات أو خدمات والتغيير في المحاسبة عن استهلاك الموارد وتكاليفها. أي أن نظام RCA يعتمد على نفس منطق قياس التكاليف ذو المرحلتين المتبعة في نظام ABC بالإضافة إلى خطوة إلي الوراء وهي بناء مجمعات الموارد.
- يتصف مدخل محاسبة استهلاك الموارد بتعدد موضوعات القياس التي توجد في النظام (الموارد ، مجمعات الموارد،الأنشطة ،العمليات، الوظائف،المنتجات، الخدمات،العملاء)
- كما أنه يساعد في توفير تكاليف يمكن نسبتها إلى المنتجات أو الخدمات النهائية ولكنها ليست التكاليف الكلية.
- يركز النظام على التحديد الواضح للعلاقات التشابكية والتبادلية بين الموارد داخل المنشأة.فعند تحديدمسببات التكلفة يركز على دراسة علاقات الإرتباط الداخلي بين الموارد المختلفة والتي تعبر عن درجة الإعتماد بين هذه الموارد بالشكل الذي يمكنها من تقديم الخدمات المطلوبة.
- يركز النظام على نوعين من مسببات التكلفة: مسببات التكلفة الخاصة بالموارد وهي تعبر عن مقاييس الطاقة القصوى والمتاحة لكل مجمع من مجمعات الموارد وتستخدم في العديد من القرارات منها إدارة

الموارد ، كفاءة استغلال الموارد ، إحلال الموارد ومحاولة إيجاد أسواق جديدة للطاقة الفائضة. ويتميز هذا المدخل في تحديده لهذه المسببات في أنها تعبر عن الطاقة القصوى المتاحة من المورد(الطاقة الكلية للمورد) ، كما أن هذه المسببات تعكس بصورة واضحة سلوك التكاليف داخل مجمع الموارد حيث توجد علاقة ارتباط قوية بين مجمع التكلفة ومسبب التكلفة. ومسببات التكلفة الخاصة بالأنشطة والعمليات وهي تعبر عن مقياس التغيرات التي تحدث في الأنشطة والعمليات نتيجة للتعديلات التي تتم في خصائص وتصميم المنتجات أو تغييرات المزيج الإنتاجي والبيعي أو حجم الدفعة الإنتاجية...الخ. ويتميز هذا المدخل في تحديده لهذه المسببات في أهميتها في توضيح العلاقة بين استهلاك الموارد داخل النشاط والتغيرات التي تحدث في المنتجات.

- من خصائص نظام RCA قدرته على توفير مقاييس دقيقة وعادلة للأداء من خلال تحليل الانحرافات ،وفصل كمية الموارد المستهلكة عن القيم المناظرة لها مما يتيح تحديد الحجم الحقيقي للمسئولية واتخاذ الخطوات والإجراءات التصحيحية المناسبة.
- يسهم نظام RCA في المحاسبة عن الطاقة العاطلة أو الفائضة مما يساعد في التخصيص المناسب لها دون تحميل نشاط واحد بأعبائها أوتحميلهاعلى كافةالأنشطة .
- إعداد نموذج دقيق عن سلوك التكاليف والتكاليف التناسبية Proportion في مجمعات الموارد. كما يساعد على توفير معلومات مفيدة متاحة بسهولة.
- تطبيق RCA يعمل على توليد ميزة تنافسية كفء للتكلفة Cost Effective Comparative Advantages عن طريق حذف تكلفة الطاقة العاطلة وخفض تكلفة المنتج ، ووضع أقل سعر لبيع المنتج بجودة جيدة للمنتجات فإنه يمكن استخدام تخفيضات التكلفة في تحسين ميزتها التنافسية.(Kbelahetal.,...,2019)
- يساعد الإدارة على تطبيق الأساليب الحديثة في مجالات التحسين المستمر وإدارة القيود وتخطيط الإحتياجات من المواد وأساليب التخطيط ووضع جداول الإنتاج بالشكل الذي يجعل محاسب التكاليف عنصرا رئيسيا وداعما من الدعامات الرئيسية لنجاح عملية التحسين في المنشأة.(الإكيادي ٢٠١٩)
- ويمكن القول بأن نظام RCA يتميز بمجموعة من الخصائص التي تجعله يحتل أفضلية عن غيره من باقي نظم التكاليف التقليدية ونظام التكلفة على أساس النشاط. تلك المميزات تمكنه من التكيف والتواءم مع المتطلبات الجديدة لتحقيق الشمول المالي.

هـ - التحديات التي تواجه نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد

على الرغم من المزايا التي يقدمها المدخل إلآ أنه يعاني من بعض المشاكل هي: (Webber & Clinton,2004 ; ٢٠١٠)(الغروري،

- يعمل نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد على توزيع التكاليف على الموارد لتعكس العلاقات المتبادلة بين الموارد وبعضها ، وهذا يتطلب مجمعات تكاليفية أكبر من تلك التي تتطلبها المحاسبة على أساس النشاط.
- استخدام العلاقات التبادلية تستلزم نموذج معقد جدا.
- أن المنِشآت الكبيرة فقط هي التي تستطيع تطبيق نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد.
- وجود القليل من الأمثلة التي تعمل على تطبيق نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد.
- قد يترتب على زيادة دقة التكاليف وزيادة الرقابة عليها زيادة في التكاليف.

٤/ تحديد أهداف ومتطلبات الشمول المالي والتحديات أمامها:

لقد كان بداية ظهور مصطلح الشمول المالي Financial Inclusion في عام ١٩٩٣م في دراسة تمت عن الخدمات المالية في جنوب شرق انجلترا.كما زاد الإهتمام الدولي بهذا المصطح في أعقاب نهاية الأزمة المالية العالمية مع نهاية عام ٢٠٠٧م. وعالميا ، بدأت فكرة الشمول المالي تأخذ في الإتساع خاصة مع زيادة استخدام التكنولوجيا في المعاملات في العالم وعولمة انتقال الأفكار ورؤوس الأموال والنظم حول المعمورة ، إلا أن تقارير عالمية تشير إلى تفاوت في تحقيق الشمول المالي في بلدان العالم المختلفة. وأوضح تقرير البنك الدولي عن وضع الشمول المالي في البلدان العربية والذي أشار إلى أن بعض منها حقق مستويات مرتفعة من الشمول المالي والبعض حقق مستويات متوسطة وأخرى منخفضة. كما أشار إلى أن مصر تقع مع الدول معدلات الشمول المالي المنخفضة على الرغم من المبادرات العديدة التي تبنتها الحكومة والوزارات والمؤسسات الرقابية إلا أن الإقتصاد المصري مازال يعاني من شيوع التعاملات المالية أو النقدية في كافة جوانبه والتي تقدر بحوالي ٤٠%.

أ- تعريف الشمول المالي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة

تعددت مفاهيم الشمول المالي Financial Inclusion في الدراسات البحثية ، فيعرفه البعض على أنه "قدرة الأفراد على الوصول إلى الخدمات المالية" ، ويعرفه البعض الآخر على أنه "تقديم الخدمات المالية والمصرفية لجميع شرائح المجتمع بتكلفة أقل وجودة أكبر، وذلك لتوسيع دائرة المستفيدين من الخدمات المالية ستسهم في تمكين المجتمع ككل وتعزيز الإستقلال المالي للأفراد وتحقيق تنمية إقتصادية مستدامة والإستخدام الأمثل للموارد".(حمدوش،٢٠١٧)

وعرف البنك الدولي الشمول المالي في تقريره الصادر عام ٢٠١٤م تحت عنوان " تقرير التنمية المالية العالمية Global Financial Development Report" بأنه " نسبة الشركات أو الأشخاص التي تستخدم

الخدمات المالية بالنسبة إلى إجمالى عدد السكان". كما يشير الشمول المالي حسب التقرير المشترك لصندوق النقد العربي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء الصادر في يناير ٢٠١٧م تحت عنوان " قياس الشمول المالي في العالم العربي Inclusion Measurement in the Arab World" إلى تمتع الأفراد بما فيهم أصحاب الدخل المنخفض والشركات بما في ذلك أصغرها بإمكانية الوصول والاستفادة الفعالة ، مقابل أسعار معقولة، من مجموعةكبيرة من الخدمات المالية الرسمية ذات جودة عالية (مدفوعات، تحويلات، ادخار، ائتمان، تأمين....الخ) يتم توفيرها بمسئولية وبصورة مستديمة من قبلمقدمي الخدمات المالية العاملة في بيئة قانونية منظمة تنظيما جيدا.

وتعرفه مجموعة العشرين G20 والتحالف العالمي للشمول المالي AFI على أنه "الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع ، وما يشتمل عليها من فئات مهمشة وميسورة ، للخدمات المالية التي تناسب احتياجاتها ، وأن تقدم لهم بشكل عادل وبشفافية وبتكاليف معقولة".

كذلك تعرفة دول منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية OECD، والشبكة الدولية للتثقيف المالي INFE على أنه "عملية يمكن من خلالها تعزيز الوصول بسهولة لمجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية المنظمة والخاضعة للرقابة في الوقت المناسب بتكلفة ميسورة وبالشكل الكافي ، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات المالية من قبل شرائح المجتمع المختلفة ، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تشتمل على التوعية والتثقيف المالي ، بهدف تعزيز الرفاهية المالية والإندماج الإقتصادي والإجتماعي.

وقد حدد البنك المركزي المصري الشمول المالي على أنه إتاحة المنتجات أو الخدمات المالية لكافة شرائح المجتمع سواء أكانوا أفرادا أو مؤسسات بجودة مناسبة وأسعار معقولة تمكنهم من التعامل مع القنوات الرسمية المالية كالبنوك وهيئات البريد والجمعيات الأهلية وتضمن تلك الخدمة إتاحة فرص مناسبة لكل الفئات وخضوعها للرقابة والإشراف. وتعد مصر من ضمن الدول التي معدل دوران الشمول المالي لها منخفضة وذلك طبقا لإحصائية البنك الدولي عام ٢٠١٤م.(عبد الرحمن ،٢٠١٩)

وعرف (Rashdan & Eissa ,2020) الشمول المالي على أنه "مصطلح ديناميكي تطور مؤخرا ،ويشتمل على عناصر محددة ضرورية. فهو عملية تتيح الوصول للمجموعات المستبعدة ماليا من ذوي الدخل المنخفض من الوصول إلى الخدمات المالية". كما أن الشمول المالي هو محرك النمو الإقتصادي والسياسة التي لها الأولوية لأغلب الحكومات مع وجود الاقتصاد خاصة وأن النظم المالية تمثل الأساس التي تسهل وتحافظ على النمو الإقتصادي في أي اقتصاد. وأحد الركائز الأساسية لأهداف التطوير في الألفية العالمية خاصة في المجتمعات التي تعتمد على النقود. وتعريفة يمكن استخراجه من المصطلح ذاته ، فالشمول تعني أن الأفراد يكونوا متضمنين في النظام من حيث أنه يمكن أن يكون لديه حساب لدى إحدى المؤسسات المالية الرسمية ،

لديه الفرصة في الإدخار والإقتراض بصورة رسمية ، تأمين العقود والإستفادة من خدمات المدفوعات. ويتعامل الشمول المالي مع الأفراد المتدنيين أو المحرومين ويسمح لهم بزيادة دخولوهم والوصول إلى الأدوات المالية التي تسمح لهم باستثمار تعليمهم أو يصبحوا رجال أعمال. وأكد الباحثين أن غياب أنظمة الشمول المالي يترتب عليها ظهور الفئات الفقيرة وإعاقة عرقلة التطوير.

كما تم تعريفه بأنه عملية تضمن سهولة الوصول إلى النظام المالي الرسمي وتوافره واستخدامه لجميع أعضاء المجتمع (Saram&Pais ,2011). كما عرف كل من (Lenka and Bariq, 2018) الشمول المالي على أنه "عملية تنطوي على الوصول المالي إلى الفئات المستبعدة في صورة خدمات مالية مثل المدخرات والمدفوعات والإئتمان والخدمات المصرفية عبر الإنترنت.

إن الشمول المالي يرتبط بالنمو الإقتصادي للدول للوصول إلى جميع شرائح المجتمع التي لا يوجد لها أي تعاملات مصرفية ، عن طريق تقديم خدمات مصرفية تتناسب واحتياجاتهم ، مع إتاحة فرص مناسبة لجميع فئات المجتمع من الأفراد والمؤسسات لإدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم وآمن عن طريق توفير خدمات مالية بأسعار مناسبة للجميع بما يضمن حصولهم عليها بأقل تكلفة وأسهل طريقة.(عبد الرحمن(١)،٢٠١٨) وأضاف الباحث في ٢٠١٩م أن الشمول المالي بمعناه الواسع هو إتمام كل الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات المالية والمصرفية الرسمية مع الإقلال من التعامل النقدي. ومن أهمية الشمول المالي القدرة على تحقيق الإستقرار المالي ، وزيادة نصيب القطاع الرسمي على حساب غير الرسمي وتوفير السيولة لتمويل المشروعات القومية العملاقة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

من هنا يمكن للباحثة القول بأن الشمول المالي هو مفهوم يتم من خلاله ما يلي:

- زيادة عدد الأفراد والتركيز على الأقل دخلا أو المستبعدة ماليا من إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية من خلال النظام الرسمي.
- ضرورة تقديم خدمات مالية متعددة وبتكاليف معقولة لتفادي لجوء هذه الفئات المهمشة إلى القنوات غير الرسمية مرتفعة التكاليف ولا تخضع للرقابة والإشراف.
- ضرورة الثقيف والتوعية المالية.
- ضرورة تقديم مجموعة شاملة من الخدمات المالية والمصرفية.

وعليه يجب النظر إلى الشمول المالي على أنه سلسلة من الخطوات بداية من زيادة استخدام التمويل الرقمي Finance Digital مما يترتب عليه شمول البيانات المالية ومن ثم تحقيق الشمول المالي. فنحن تحت مظلة"الحد من الفقر Poverty Reduction". ووفقا للتعريفات السابقة يتضح أن الشمول المالي يرتكز على المحاور التالية:(صورية وبن الخضر، ٢٠١٨)

- الحصول على الخدمات المالية من مقدمي تلك الخدمات بصورة رسمية وفي بيئة منظمة.
- **تعدد أنواع المنتجات والخدمات المالية المقدمة مع ملاءمة الوقت والتكلفة للمستفيدين منها.**
- **وجود رقابة وتنظيم فعال لضمان الإستقرار المالي لتقديم تلك الخدمات المالية.**
- **وصف المنتجات والخدمات المالية بالجودة ، ملاءمتها لإحتياجات الأفراد ، والقدرة على تطويرها للوفاء باحتياجات كل فئات المجتمع.**
- **القدرة المالية من خلال إدارة الأموال بشكل فعال والتخطيط للمستقبل والتعامل مع الأزمات المالية.**

ب- أهداف الشمول المالي

ترى المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء أن بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخلوذلك لتحقيق أهداف الشمول المالي التالية:(شنبي وبن لخضر، ٢٠١٨)

- **تعزيز الإستقرار المالي والنمو الإقتصادي:** حيث يهدف وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات الماليةلتعريف المواطنين بأهمية الخدماتالمالية وكيفية الحصول عليها والإستفادة منها لتحسين ظروفهم الإجتماعية والإقتصادية. بالإضافة إلى تعزيز قدرة الأفراد على الإندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم.
- **تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة جدا من الاستثمار والتوسع:** حيث يساهم في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي.
- **خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاهية الاقتصادية وتعزيز جهود التنمية المستدامة:** حيث يترتب على تعميم الخدمات المالية زيادة في عدد الأفراد الذين عندهم فرصة للوصول للتمويل مما يسهم في زيادة مستوى المعيشة ، توفير فرص عمل.
- **الشمول المالي يعزز المنافسة بين المؤسسات المالية:** من خلال تنوع منتجاتها والإهتمام بجودتها لجذب أكبر عدد من العملاء والحد من المؤسسات غير الرسمية.
- **الإهتمام بالجانب الإجتماعي:** حيث يعمل الشمول المالي على تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وتنمية أوضاعهم الإجتماعية والإقتصادية وخاصة الفقراء ومحدودي الدخل منهم ، من خلال الحصول على المنتجات المالية بأسعار منخفضة. فزيادة عدد فروع البنوك الرسمية لا يضمن تحسين الوضع المالي لأن معظم البنوك لا تستهدف المجتمعات المستبعدة مثل المناطق الريفية كهدف رئيسي وعدم وجود نظام قوي لتكنولوجيا المعلومات يجعل من الصعب استهداف هذه الفئة من المجتمع.

ج- الفوائد المترتبة على تعزيز الشمول المالي

إن الشمول المالي عبارة عن استراتيجية طويلة المدى ولكن تحقيق أهداف هذه الإستراتيجية يجب أن يأخذ في الإعتبار المجالات الأساسية التي يجب أن يتناولها الشمول المالي.وطبقا لمؤتمر الشمول المالي في العالم التابع للبنك الدولي في عام ٢٠١٥م والذي توصل أن الشمول المالي يتيح توافر المدفوعات الرقمية من خلال هاتف ذكي أو نقطة بيع إلكترونية وخلق الفرص لخيارات الدفع أكثر راحة، ومن خلال ميكنة دفع الأجور يمكن للحكومات والقطاع الخاص لعب دور محوري في تسريع وتيرة فتح الحسابات المصرفية وتعزيز تعميم الخدمات المالية. وتتعدد فوائد الشمول المالي والتي توضح أهميته والتي تنعكس بالإيجاب على الإقتصاد القومي بفروعه المختلفة من خلال الآتي:(باغة، ٢٠١٨)

- ضمان وصول الدعم لمستحقيه من خلال تحويل الدعم مباشرة على البطاقات المسبقة الدفع المربوطة بحسابات الأفراد.
- التقليل من الزحام المروري بسبب دفع معظم الخدمات من خلال تحويل قيمة الخدمة من حساب الفرد إلى حساب مقدم الخدمة وبشكل الكتروني سريع تقتصر فيه قناة الإتصال إلى أدنى حد ممكن.
- الحفاظ على الصحة العامة للأفراد من خلال تقليل الإعتماد على تداول العملات الورقية أو المعدنية التي تحمل الكثير من الميكروبات بالإضافة إلى تشوهها كنتاج ثقافي يسيىء للدولة وصورتها العامة.
- أيضا يمكن من خلال البطاقة الشخصية الحصول على كافة المعلومات المتعلقة بالشخص وحساباته من خلال إدخال الرقم القومي بالبطاقة على جهاز الكمبيوتر الخاص بالحكومة المصرية ، والمرتبط بمعلومات الأفراد مما يسهل من عمليات الحصر والقياس للموارد الموجودة ومدى إتاحتها لمن هم على أرض الدولة ، كذلك الرقابة والمتابعة ومنها القضاء على الفساد بصوره المختلفة.
- فضلا عن أن تعزيز وانتشار الشمول المالي بين الأفراد يساعد على رفع التصنيف الإئتماني للدولة المصرية. وأضاف (عبد الرحمن(١) ،٢٠١٨) فوائد أخرى للشمول المالي هي كالتالي:
- دمج الإقتصاد غير الرسمي في الإقتصاد الرسمي والذي لا يتعامل نهائيا مع البنوك العاملة في السوق المصرفي المصري ، من خلال الخدمات المصرفية ، مما يشجع القطاع الغائب عن السوق بمحض إرادته أن يسارع في الإستفادة من حزمة الخدمات والمزايا التي يوفرها الإقتصاد الرسمي. كل ذلك يساعد على خلق فرص عمل لمواجهة البطالة ، وتقليل حجم تداول النقود وتكلفة إصدارها وما يترتب على ذلك من حماية المجتمع من أخطار التداول النقدي وما ينتج عن ذلك من فساد مالي وإداري ليصبح المجتمع أكثر جاذبية للإستثمار الخارجي والداخلي.

- مضاعفة معدلات النمو الإقتصادي وتوفير فرص العمل ، والوصول إلى التمويل المصرفي والذي يسعى **من أجلها البنك المركزي إلى التحول إلى الإقتصاد الرقمي ، والتوسع في تقديم الخدمات التكنولوجية المالية.**
- **تستهدف مبادرة الشمول المالي التي أطلقها البنك المركزي كافة شرائح المجتمع خاصة الفقراء ومحدودي الدخل وأصحاب المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ، والذي يتطلب الذهاب للعميل وليس انتظاره وذلك لمخاطبة طبقة ليس لديها وعي مصرفي لتوفير الفرصة للعميل لفتح حساب دون الذهاب لفرع البنك ، تقديم باقة متنوعة من الخدمات دون حد أدنى للرصيد ، واقتراح خصم ٥٠% من المصاريف البنكية السنوية ، وخلق أوعية إدخارية تبدأ من ألف جنيه ومضاعفاتها في أشكال متنوعة من الشهادات والودائع الإدخارية المتنوعة ، مع طرح مجموعة من الحلول لمشاكل التمويل المختلفة لأصحاب الدخول المنخفضة والمتوسطة في صورة قروض شخصية أو غيرها.**
- إن الشمول المالي يدفع بنا إلى دائرة الشمول الإقتصادي والإجتماعي لمضاعفة معدلات الإنتاج ، وضم الفئات المهمشة التي هي خارج دائرة إهتمام البنوك العاملة في السوق المصرفي للاستفادة من التسهيلات البنكية.
- كما أن الشمول المالي ليس غاية في حد ذاته ، بقدر ما هو وسيلة ليتحقق من خلاله الإستقرار الإقتصادي والتنمية المستدامة لتوفير الخدمات المالية لكل الأفراد والمؤسسات باعتبار ذلك أمنا قوميا.

وأضافت دراسة(Rashdan & Eissa, 2020) فوائد هامة أخرى للشمول المالي تمثلت في:

- فائدة استخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات قادرة على تقديم خدمات مالية لعشرات الملايين من الأفراد بما يعزز الشمول المالي. فعدم وجود نظام قوي لتكنولوجيا المعلومات يجعل من الصعب الوصول لكافة الأفراد.
- التعاون بين القطاعين العام والخاص خاصة في الإقتصاديات الناشئة والذي يتطلب التدخل الحكومي.
- مزايا الرعاية الإجتماعية في التمييز بين فئات المجتمع. فشركات الخدمات المالية يجب ان تقدم الخدمات للفقراء والمستبعدين لتشجيعهم على المشاركة في القطاع المالي الرسمي.

د- المتطلبات الأساسية لدعم دور الشمول المالي:

تأتي أهمية تعزيز دور الشمول المالي من الحاجة الملحة لتطوير استراتيجيات لتحقيق النمو الإقتصادي الأكثر شمولا مما يمكن من مواجهة تحديات البطالة وتحقيق العدالة الإجتماعية. وتتمثل أهم المتطلبات الأساسية التي يجب التركيز عليها لدعم وتعزيز دور الشمول المالي فيما يلي:(حمدوش ،٢٠١٧ ؛ بن قيدة و بوعافية ،٢٠١٨ ؛ Nuzzo &Piermattei , 2020 ، أحمد وراضي ،٢٠١٨)

- يعتبر دور الحكومة هام جدا في تحقيق الشمول المالي من خلال وضع أطر تنظيمية ومؤسسية سليمة ، وتوفير المعلومات ، واعتماد طرق مباشرة كتقديم الإعانات أو فرض شروط إلزامية تضمن تحقيق الشمول المالي.
- بناء استراتيجيات وطنية يشارك فيها القطاعين العام والخاص ترتكز على سد الفجوة بين العرض والطلب ، وتوفير بنية مالية تحتية ، وإتاحة الخدمات والمنتجات المالية وتحقيق حماية مالية للمستهلك.
- تطوير البنية التحتية المالية: وتضم تلك البنية ما يلي: أ- بيئة تشريعية ملاءمة تشمل كافة اللوائح والقوانين التي تعزز الشمول المالي. ب- تطوير وسائل الدفع والإستفادة من تكنولوجيا الإتصال. ج- وجود العديد من الفروع لمقدمي الخدمات المالية بجميع أنواعها. د- توفير قواعد بيانات شاملة خاصة البيانات الإئتمانية للأفراد والشركات الصغيرة.
- توفير التشريعات والأنظمة الرقابية التي تساعد على تحسين انتشار الخدمات المالية والمصرفية وتحسين جودتها.
- تحسين إتصال وتبادل المعلومات من خلال التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية ، وطرق وأماكن تحويل المدفوعات النقدية إلى مدفوعات من خلال حساب.
- تعزيز التوعية والتثقيف المالي وهو مزيج من المعرفة والمهارات والمواقف والسلوك الضروري لاتخاذ قرارات سليمة لتحقيق الرفاهية المالية للأفراد من خلال برامج الثقافة المالية التي يتم إطلاقها ضمن المناهج الدراسية ، وتدريب الأفراد على استخدام الخدمات المالية من خلال القنوات الرسمية.
- مع تزايد الإعتماد على الهواتف المحمولة ، يتم تفعيل تحويل الأموال وباقي الخدمات المصرفية عبر الهواتف المحمولة ، مما يسهل من استخدام الخدمات المالية من قبل الأفراد التي لا تتعامل مع البنك ويقلل من تكلفة المعاملات.
- تطوير منتجات وخدمات مالية تلبي كافة احتياجات المجتمع من خلال التركيز على احتياجاتهم ومتطلباتهم ، وتغطية القرى غير المستفيدة من الخدمات المالية والذي بدوره يحفز التنافس بين مقدمي الخدمات والمنتجات المالية بما يساعد على الإختيار بشفافية بين المنتجات بطريقة سهلة وبتكاليف معقولة.
- العمل على إدخال شبكات الإنترنت للمناطق الريفية للتسهيل على أفرادها للوصول للخدمات المالية والمصرفية ، مما يمكنهم من الإدخار والحصول على قروض وتحويل أموال...إلخ. كل ذلك ينعكس بدوره على زيادة وخلق فرص عمل جديدة وكذلك يساعد على الإبتكار من خلال زيادة إنتاجية العامل ، وتحقيق رفاهية المستهلك.

- تعزيز إنشاء نقاط وصول الخدمات المالية والمصرفية لكافة شرائح المجتمع من خلال أجهزة الصراف الآلي ، الفروع المصرفية ، نقاط البيع والهاتف المحمول والتشجيع على فتح حسابات .
- زيادة اهتمام المؤسسات المالية والمصرفية بتوفير الخدمات المالية لفئة النساء ، خاصة اللاتي يقمن بمزاولة أعمالهن من بيوتهن بما يضمن تطوير مشاريعهن ، وزيادة الإنتاجية والمشاركة في التنمية الإقتصادية.
- الإهتمام بتوجيه الإئتمان نحو المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يعمل على دفع عجلة التنمية الإقتصادية ، من خلال القيام بدراسات مكثفة عن احتياجاتهم ومساعدتهم في إدارة مشاريعهم.
- إدخال مؤسسات التمويل متناهية الصغر في النظام المالي الرسمي لما لدروها في دعم الخدمات المالية عامة والإئتمان خاصة للفقراء وذوي الدخل المنخفض مما ينعكس على زيادة حجم المدخرات الوطنية وتوفير الإئتمان الضروري للتنمية الإقتصادية.
- تبني المصارف الإسلامية ضمن المؤسسات المصرفية لما لدورها الكبير في انتشار وتحسين مستوى الشمول المالي. فهناك الكثير من الأفراد الذين يمتنعون عن التعامل مع المصارف المالية الرسمية لعدم وجود المنتجات المالية الإسلامية التي تتفق مع الشريعة الإسلامية.
- تعزيز التعاون مع الدول المتقدمة والإستفادة من تجاربها في تحسين وصول الخدمات المالية لكافة أفراد المجتمع ، وتحسين مستوى الشمول المالي. فمازالت مساهمة الدول العربية في تعزيز الشمول المالي ضعيفة وبحاجة إلى دعم.
- وأضافت (الصفحة الرسمية لبنك مصر) أنه من اجل تحقيق الشمول المالي يلزم ما يلي: عمل دراسة لمعرفة الخدمات المالية الموجودة مناسبة أم لا ، وما هي احتياجات العميل من الخدمات المالية المختلفة ، وهذا يساعد في وضع أهداف لرفع مستوى الشمول المالي. مشاركة جهات كثيرة في الدولة. حماية المستهلك هامة جدا لرفع مستوى الثقة في القطاع المصرفي والمالي وتتم من خلال: حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة ، الحصول على المنتجات والخدمات المالية بسهولة وبتكلفة مناسبة ، تزويد العميل بكل المعلومات اللازمة في كل مراحل تعامله مع مقدمي الخدمات المالية ،توفير خدمات استشارية إن كان العميل في حاجة لذلك ، وأخيرا الإهتمام بشكاوي العملاء والتعامل معها بكل حيادية. ويمكن تلخيص متطلبات الشمول المالي من خلال الشكل رقم (٢):

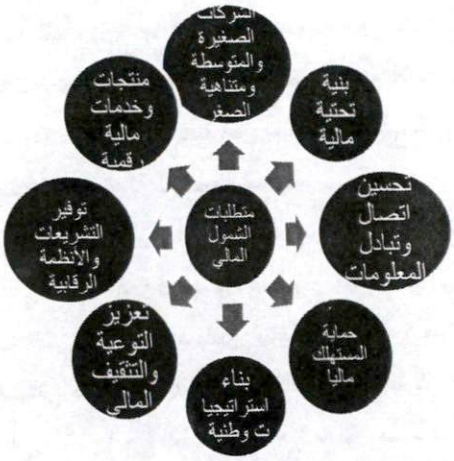

شكل (٢) يوضح متطلبات الشمول المالي: (إعداد الباحثة)

وترى الباحثة أن دعم متطلبات الشمول المالي يتطلب التركيز على العناصر السابقة ، إلا أن تحقيق تلك العناصر لابد من أن يتوافر نظام تكاليفي قادرا على توفير معلومات لدعم إدارة التكلفة.

هـ- محددات ومعوقات تحقيق الشمول المالي:

تعاني مصر من مجموعة من المعوقات التي تحد من التحول إلى الإقتصاد غير النقدي في وقت قياسي.(باغة، ٢٠١٨) كما أنه من واقع التطبيق العملي ، توجد العديد من المشاكل والمعوقات عند تنفيذ الشمول المالي بالإضافة إلى أن هناك معوقات عملية يواجهها العملاء عند تعاملهم مع البنوك منها ما يلي:(باغة، ٢٠١٨م ؛ عبد الرحمن ،٢٠١٨ ؛ أحمد وراضي ،٢٠١٨)

١- الإقتصاد غير الرسمي: حيث يرى أحمد باغة أنها من أهم وأخطر العقبات التي تواجه مصر نحو تحقيق معدلات مرتفعة من الإقتصاد غير النقدي ، حيث يلزم التحديد الدقيق لحجم أنشطة الإقتصاد غير المنظم والعمل على إدماجه في الإقتصاد الرسمي من خلال تبني برامج وسياسات تعمل على ذلك ، كما هو الواقع في عدد من الدول التي نجحت في ذلك مما يعود بالنفع على طرفي المعاملات سواء كانت الحكومات أو المشروعات من ناحية والمستفيدين من ناحية أخرى.

٢- تحديات البنية التحتية التكنولوجية: ويقصد بها البنية التحتية لقواعد البيانات بالقطاع المصرفي وغير المصرفي. ويتضح هنا دور البريد المصري في المدفوعات خاصة في المناطق الريفية والنائية حيث يقوم بسد الفجوة الناجمة عن غياب البنوك في بعض الأماكن. كما يواجه العملاء المشكلات التقنية للخدمات الإلكترونية التي تقدمها البنوك نظرا لحاجة البنوك إلى تطوير البنية التحتية التكنولوجية لأنظمتها.

٣- **قلة عدد الحسابات المصرفية:** حيث تقل عدد الحسابات المفتوحة لدى البنوك بالنسبة للبالغين مقارنة بغيرنا في دول الشرق الأوسط. كما تبلغ نسبة الحاملين للبطاقات الإئتمانية ٩.٦% مقارنة بسنة ٢٠١٤م والتي بلغت نسبها ٥.١%. وعلى الرغم من ذلك فإن ٣.٥% فقط ممن يمتلكون تلك البطاقات يستخدمونها للسداد أو التحصيل غير النقدي وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة مع النسبة العالمية.

٤- **هيكل القطاع المصرفي أو الحواجز الجغرافية:** أوضح البنك المركزي أن عدد البنوك العاملة في مصر حوالي ٤٠ بنك ، وهو عدد غير كافي لمنافسة قوية في السوق المصرفي. بالإضافة إلى ضعف شبكات الفروع ومحدودية انتشار ماكينات الصرف الآلي في القرى والمناطق النائية والمهمشة ، حيث يتمثل عدد الماكينات في مصر ١٢٢٠٠ ماكينة ATM والتي تتركز في القاهرة والإسكندرية. كما تتركز فروع البنوك في المدن والمناطق الحضرية ، وعددها في القرى ١٠١٦ فرع فقط. وكذلك على مستوى مساحات الفروع ذاتها مما يترتب عليه منع الأفراد من الوصول للمؤسسات المالية الرسمية ويؤدي إلى بطء استجابة الخدمات وزيادة الوقت المخصص لها ،مما يؤثر في إجراء المعاملات المالية ويعيق نشر الثقافة المصرفية. كل ذلك يدفع بعض العملاء للبعد عن التعامل مع البنوك سواء لفتح حساب أو الحصول على قرض ، ويعد ذلك أحد التحديات الأساسية في تطبيق نظام الشمول المالي.

٥- **الفساد:** حيث يؤثر بصورة كبيرة على الإقتصاد الرسمي ، حيث يرفع معدلات عدم الكفاءة الخاصة بالنفقات ، كما يؤثر بالسلب على الإستثمارات ورأس المال البشري ، مما يلقي بآثاره السلبية على الإنتاج والإنتاجية.

٦- **التهرب الضريبي:** حيث تواجه مصر مشكلة جوهرية تتعلق بالحصيلة الضريبية وارتفاع معدلات التهرب الضريبي مما يمثل عقبة أمام النمو الإقتصادي. فالإقتصاد غير المنظم يمثل موارد ضائعة كانت من الممكن أن تضاف إلى مصادر الإيرادات السيادية للدولة مما يخفف العبء والضغط على موازنة الدولة.

٧- **قلة خدمات التمهيد أو الـOut Source:** والتي تعد أحد التحديات التي تواجه العملاء عند التعامل مع البنوك ، حيث يفتقد موظفوا هذه الخدمات بالبنوك إلى الكفاءة اللازمة للتعامل مع العملاء مع عدم المرونة في التعامل مقارنة بموظفي الكول سنتر في شركات الإتصالات.

٨- **ارتفاع التكلفة المرتبطة بالحصول على الخدمات المالية وكثرة المستندات التي يطلبها البنك أو أي حواجز إجرائية:** مثل الحد الأدنى من الرصيد في الحساب أو توفير الضمانات أو الضامن والوثائق الملاءمة سواء لفتح حساب أو الحصول على قرض مما يترتب عليه وجود حواجز التكلفة مثل الرسوم المطلوبة للحصول على الخدمات المالية المختلفة. وهذا يدفع العملاء إلى اللجوء إلى التعامل مع شركات التمويل

الإستهلاكي مباشرة لتوفير الوقت والجهد أو الإقتراض من التجار دون شروط أو مستندات مما يفقد القطاع المصرفي جزءا من التعاملات المالية للمواطنين.

٩- **عوامل أو حواجز ثقافية:** حيث توجد قناعات راسخة لدى المجتمع المصري تشكل عائقا كبيرا أمام تبني السياسة المنشودة والتي من ضمنها صعوبة التفاعل مع القطاع المصرفي ، بالإضافة إلى الجهل وانخفاض مستويات المعرفة المالية حيث أن ضعف التعليم للفقراء يمثل عائقا كبيرا أمام الوصول للخدمات المالية الرسمية أو استخدامها بشكل صحيح ، كما أن تفضيل بعض شرائح المجتمع وخاصة الأقل دخل الإعتماد على المبالغ المدخرة في المنزل(الإقتصاد العائلي)، وكذلك التردد من التعامل مع القطاعات المصرفية للخوف من الأمور الشرعية ، وكذلك التخوف من الكشف عن البيانات والمعلومات المالية والشخصية الخاصة بهم.

١٠- **حواجز رقابية** : تتمثل في ضعف اهتمام الجهات الرقابية على القطاع المالي والمصرفي بشأن نشر الوعي بأهمية الشمول المالي. فلابد من وجود بيئة قانونية تدعم التحول نحو الشمول المالي ، تهتم بالفئات المهمشة ماليا كأفراد أو منشآت صغيرة.

٥/ دور نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد في دعم متطلبات الشمول المالي

إن الصعوبات التي تواجه متطلبات الشمول المالي تتركز في عدم توافر معلومات دقيقة تتلاءم مع تلك المتطلبات أو توافر تلك المعلومات إلا أنها لا تتلاءم مع التطورات الخارجية وعدم ملاءمتها مع قوى السوق الخارجي. من هنا أصبح من الضروري توافر نظام معلومات تكاليفي دقيق يسهم في تحقيق متطلبات الشمول المالي في ظل تلك التغييرات السريعة وزيادة حدة المنافسة.

فتحقيق متطلبات وسياسات الشمول المالي تتطلب معلومات تكاليفية ذات بعد استراتيجي حتى تتواءم مع ظروف البيئة الخارجية ، ويعتبر تصنيف التكاليف إلى ثابت و متغير أو مباشر و غير مباشر دون الأخذ في الاعتبار البعد الإستراتيجي يوفر معلومات لا تساعد على تحقيق سياسات و متطلبات الشمول المالي و قد يترتب عليها حدوث استبعاد مالي .وفي ظل التغييرات التكنولوجية الهائلة ، أصبحت المعلومات التي كانت توفرها نظم التكاليف التقليدية غير ملائمة لتحقيق متطلبات البيئة الحديثة ومنها الشمول المالي.(Al-Rawi& Abd al.Hafiz,2018)

فمن أجل بقاء المنشآت و الحفاظ على أصولها في ظل زيادة المنافسة ، فإن الشركات يجب أن تستخدم مواردها بصورة أكثر كفاءة وفعالية مع المحافظة على تكاليفها عند أقل حد. فإدارة الموارد والتكاليف بكفاءة أصبحت واحدة من أهم المشاكل الإدارية في منشآت اليوم و تقدم مزايا جوهرية للعمل في المنافسة. ولذا فإنه من المهم لكل العاملين أن يحصلوا على معلومات ملاءمة و دقيقة بشأن تكاليف المنشأة من أعلى إدارة إلى أقل مستوى إداري في ضوء عمل خططهم المستقبلية. وتعتمد قدرة المنشآت على رقابة و إدارة تكاليفها على

وجود نظام تكاليفي جيد. ويعمل اختيار النظم التكاليفية الصحيحة على جلب منافع كبيرة لمديري المنشأة في اتخاذ القرارات الإستراتيجية(Çopuroğlua& Korkmaz, 2018, p:27).

وترى الباحثة أنه نظرا لأهمية المعلومات التي توفرها أدوات إدارة التكلفة الحديثة والتي لم يقتصر دورها على خفض التكاليف ولكن تشمل اتخاذ القرارات لإحداث أي تكاليف إضافية من شأنها تعمل على زيادة رضا العملاء ، تحسين الجودة وتطوير منتجات جديدة بالإضافة إلى هدف تحسين الإيرادات والأرباح. وعليه أصبح من الضروري السعي نحو تحقيق متطلبات الشمول المالي حتى تتواءم مع البيئة الحديثة المتطورة من خلال تطبيق أحد تلك الأدوات وهو نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد.

وقد تناولنا من قبل المزايا التي يتمتع بها نظام RCA والتي جعلته النظام الأفضل للإدارة ، حيث يوفر لها المعلومات التي تساعدها على القيام بوظائفها كالتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات وقياس الأداء واتخاذ الإجراءات التصحيحية . بمعنى أنه يساعد في مجال التخطيط بشكل واضح من خلال تحديد التكاليف التي تؤثر على القرارات في المستويات المختلفة داخل المنشأة . ويساعد في مجال اتخاذ القرار من خلال المحافظة على سلوك التكاليف من خلال تحديد علاقات الإستهلاك بشكل دقيق ويساعد في مجال اتخاذ الإجراءات التصحيحية من خلال إعطاء نتائج تنبئوية دقيقة وتحليل الإنحرافات بشكل واسع وأيضا يمكن من خلاله مقارنة النتائج الفعلية بالنتائج التنبؤية بفعالية أكثر. ويساعد في مجال قياس الأداء عن طريق توفير معايير صحيحة عن الأداء الفعلي عن طريق ربط المدخلات بالإنتاج الفعلي.(Van der Merwe,2011) كما أنه يجب على المنشآت أن تعمل على تطبيق نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد إذا كانت تعاني من المشاكل التالية : (الغروري ،٢٠١٠)

- عدم كفاية الموارد أو عدم القدرة على تحديد أماكن استخدام الموارد مثل تحويل الأفراد والمعدات بين الأقسام أو الفروع .
- شكاوي مديري خط الإنتاج والخدمات من زيادة التكاليف نتيجة تحمل تكاليف الطاقة العاطلة التي لم تنتج من خطوط منتجاتهم أو خدماتهم .
- عدم القدرة على التنبؤ بالإحتياجات من كل مورد واستغلاله أفضل استغلال مثل الطاقة العاطلة أو الفائضة المخططة.
- فقد موارد لا يمكن التنبؤ بها كالطاقة العاطلة أو الفائضة الفعلية.
- تقدير التكاليف بأقل مما يجب بالنسبة لمستوى الإنفاق المخطط للموارد ويرجع ذلك للظروف الإقتصادية المتغيرة.
- عدم القدرة على اتخاذ إجراءات تصحيحية ملائمة نظرا لعدم وجود مقارنة بين المخطط والفعلي.

وترى الباحثة أن حل هذه المشاكل يتم من خلال تطبيق نظام RCA يمكن من أن يحد من معوقات تحقيق الشمول المالي. ويمكن تصور عمل نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد RCA لدعم وتحقيق متطلبات الشمول المالي من خلال العديد من الجوانب:

<u>أولا: يعمل نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد على توفير معلومات تكاليفية دقيقة ، يمكن الإعتماد عليها، متنوعة وملاءمة لمتطلبات وسياسات الشمول المالي هي (Kadhim&Abdulzahra,2020 (مالك وآخرون ..،٢٠١٩ ;</u>

١- معلومات تتعلق بتحديد الموارد وتكلفتها ، والإستخدام الأمثل لها ، إلى جانب تصنيف التكاليف في كل مراكز التكلفة إلى ثابتة ومتغيرة متناسبة مع حجم المخرجات مما يوفر بيانات تكاليفية يمكن الإعتماد عليها في إجراء التحليل التفاضلي في الأجل القصير.

٢- قياس الطاقة العاطلة و تحديد مجال المسؤولية عنها سواء كانوا أفرادا أو الإدارة أو الأنشطة مع تجنب تخصيص تكاليف الطاقة غير المستغلة على المنتجات.

٣- تقديم معلومات مالية وغير مالية ملاءمة حول أنشطة المنشأة وطبيعة استهلاك الموارد، وتوفير نظرة أكثر شمولية في عملية تخصيص التكاليف غير المباشرة بشكل أكثر دقة من خلال علاقة السبب / النتيجة.

٤- توفير الرقابة على كافة مصادر حدوث التكلفة المتعلقة بالموارد المستخدمة و غير المستخدمة و تتبعها بما يساهم في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد.

٥- توفير المعلومات الملاءمة عن تحديد التكاليف في ظل تقلب حجم الإنتاج من خلال العلاقة السببية بين الموارد وكمية الموارد المستهلكة من قبل المنتجات والموارد الاخرى.

٦- توفير المعلومات التي تساهم في تحسين أداء الأنشطة التي تضيف قيمة و إزالة الفاقد.

٧- توفير مجموعة من الأسس لتخصيص التكاليف غير المباشرة و التي تستند إلى تحليل التكاليف في مجمع الموارد بالطريقة التي توفر معلومات ملاءمة لتحقيق متطلبات الشمول المالي.

٨- تقديم معلومات لديها قدرة تنبؤية تساعد في التخطيط الإستراتيجي ، اكتشاف الطاقة العاطلة و المساهمة في عمل قرارات ملاءمة.

<u>ثانيا: يعمل نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد على تخفيض تكاليف المنتجات والخدمات المالية التي تقدمها البنوك والمؤسسات المالية:</u>

مع التطورات التكنولوجية والتوجهات الحديثة أصبح على المنشآت التحول نحو نظم إدارة التكلفة الإستراتيجية لكونها تساعد المنشآت نحو تحقيق أهدافها والبقاء في ظل البيئة التنافسية وتحقيق رضاء عملاءها ، ويتم ذلك من خلال التركيز على تخفيض التكاليف وتحسين الإيرادات.ويعمل نظام RCA كأحد أدوات إدارة

التكلفة استراتيجيا ليس فقط على التخصيص الدقيق للتكاليف غير المباشرة وإنما على تخفيض تكاليف المنتجات والخدمات بما يمكن من تشجيع العديد من العملاء على الإقبال على استخدام الخدمات المالية والتعامل معها ويسهم في تحقيق متطلبات الشمول المالي وذلك من خلال: (الغندور ،٢٠١٤ ; مالك وآخرون...،٢٠١٩)

- يسهم مدخل المحاسبة عن استهلاك الموارد في تحقيق إدارة للتكاليف قبل البدء بعملية الإنتاج بما يساهم في عملية تخطيط التكاليف وتحسين الإنتاجية والربحية واستعمال المهارة في عملية التصميم بالتركيز على رغبات العميل.
- يقوم مدخل نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد عند قياس تكلفة سلسلة القيمة بالتركيز على المنتجات والخدمات التي تتدفق من منظور الموارد المستهلكة ، و في نفس الوقت تقديم معلومات أكثر دقة ويمكن الإعتماد عليها خاصة بتلك المنتجات لتحليل الربحية و اتخاذ القرارات. ومن الممكن الحصول على مستويين من المعلومات على تكلفة كل منتج أو خدمة داخل سلسلة القيمة ،الأول: يكون تجميعي على مستوى تدفق القيمة ككل ويستخدم لأغراض إعداد تقرير سلسلة القيمة. والثاني: يكون تفصيلي عند مستوى المنتج أو الخدمة و يستخدم لاتخاذ قرارات تشغيلية مرتبطة بالفاقد المتبقي والتحسين المستمر، إلى جانب اتخاذ قرارات استراتيجية مرتبطة بالمنتج أو الخدمة.(Senan& Alhebri,2020)
- التركيز على انعكاس طبيعة التكاليف الخاصة بالموارد الأساسية والعمليات التي تعمل على خلق قيمة لأفراد المجتمع.
- توفير مستوى تفصيلي لمعلومات التكاليف على مستوى الموارد، حيث يهدف هذا النظام إلى التتبع المباشر للتكاليف إلى موضوعات القياس التكاليفي من خلال استخدام العديد من مراكز التكلفة والبعد عن أي تخصيص للتكاليف لا يعكس استخدام الموارد بواسطة موضوعات القياس التكاليفي.
- توفير معلومات عن العلاقات التشابكية بين مجمعات الموارد وبعضها.
- توفير معلومات تفصيلية للإدارة عن الطاقة العاطلة Idle أو الفائضة Excess غير المستخدمة في كل مجمع مورد.

إن القدرة على الإدارة الأفضل للموارد النادرة والمحدودة وبالتالي إدارة أكثر كفاءة للتكلفة وتحديد مواطن الفاقد والتخلص منه عن طريق تحديد مناطق عدم الكفاءة في استخدام الموارد وبالتالي تحقيق هدف تخفيض التكاليف(محمد ،٢٠١٩).

ثالثا: يعمل نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد على توفير معلومات لمساعدة إدارة البنوك والمنشآت المالية في دعم واتخاذ القرارات طويلة الأجل التي تمكن من الوصول للشمول المالي:

أوضح (Senan& Alhebri,2020) أن المنفعة الأساسية التي تعود على المنشأة مقابل أو تشغيل أي نظام لإدارة التكلفة هي قدرته على توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات ، وأن ما لا يمكن قياسة لا يمكن إدارته ، ومن ثم لا يمكن تحسينه. فإذا تمت المحاسبة عن استخدام الطاقة العاطلة فإنه يمكن إدارتها. ويساعد مدخل المحاسبة عن استهلاك الموارد كنظام لإدارة التكلفة في توفير ثلاثة أنواع من المعلومات لمساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات تتمثل في: (الدنف ، ٢٠١٣ ; محمد ، ٢٠١٩)

١- **الربط بين مجمعات الموارد مع موضوعات القياس التكاليفي لأغراض تخصيص التكاليف على أهداف التكلفة:** مع مراعاة أن بعض مجمعات الموارد موجودة لتخدم مجمعات موارد أخرى. حيث يتم تخصيص التكاليف وفقا للكميات المستهلكة من الموارد. ويتم تحديد تدفق الموارد من مجمع الموارد إلى أهداف التكلفة. ويتم توفير تفسير واضح عن العلاقات السببية بين الموارد وبعضها داخل المنشأة ، وتكون هذه العلاقات على مستوى الموارد الكمية مع ربطها بالتكاليف. كما أن استبعاد تكلفة الطاقة العاطلة عن تكلفة المنتجات واعتبارها تكلفة فترية تحمل على قائمة الدخل يعمل على تزويد الإدارة بمعلومات أكثر دقة عن تكلفة المنتجات والتي تعكس بدقة مقدار استهلاك المنتجات لموارد المنشأة مما يؤدي إلى تحسين جودة القرارات.

٢- **الربط بين مجمعات الموارد ومجمعات التكاليف:** حيث يمكن للإدارة أن تعمل على خفض التكاليف للمنتجات المالية أو الخدمات المالية من خلال التخلص من الأنشطة التي لا تضيف قيمة ، والذي ينعكس في النهاية على تحسين أداء الإدارة.

٣- **كمية الطاقة العاطلة والتكاليف المرتبطة بها:** حيث يقوم مدخل المحاسبة عن استهلاك الموارد بتوفير معلومات عن الطاقة العاطلة والتكاليف الخاصة بها ، وهذا يساعد الإدارة في البحث عن أساليب لتخفيض هذه الطاقة العاطلة ، وبالتالي تحسين الكفاءة التشغيلية للمنشأة.

كما تحتاج القرارات طويلة الأجل إلى معلومات مكثفة ، تفصيلية ودقيقة ، وتلك المعلومات يتم تقديمها عن طريق RCA كمعلومات إضافية عندما يكون من الضروري العمل على حساب التأثيرات طويلة المدى للقرارات المرتبطة بمسار القيمة.(Senan& Alhebri ,2020)

رابعا: يعمل نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد على تبني فلسفة إدارة الطاقة:

إن نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد مبني على الإعتماد على الموارد المستهلكة في العمليات بدلا من كميات الموارد الملتزم بها أو المخصصة ، وتعامل تكاليف الموارد المترتبة على الموارد المستهلكة على انها تكاليف للمنتج بينما تعامل تكاليف الموارد العاطلة على أنها تكاليف زمنية. لذا يتم النظر للطاقة من خلال الموارد وليس الأنشطة ويشمل: (إبراهيم، ٢٠١٩; Kadhim& Abdulzahra,2020)

١- الفهم الكامل لتكامل العمليات ومعلومات التكاليف الخاصة بطاقة الموارد وطاقة المنشآت المالية.

٢- الطاقة هي العنصر الحاكم لتعظيم موارد المنشآت المالية سواء كانت إنتاجية ، غير إنتاجية أو عاطلة.

٣- فهم طبيعة تكاليف طاقة الموارد متمثلة في تكاليف تقديم الموارد وتكاليف استخدام الموارد.

٤- تبدأ عملية إدارة تكاليف الطاقة ببناء نظام سليم لقياس تكاليف الموارد ، مرورا بتخطيط الإحتياجات من الموارد ، تحليل عناصر الطاقة المتاحة والبحث عن أفضل الأساليب للتقرير عن الطاقة. وتعتبر أفضل الطرق التي يمكن للمديرين استخدامها من أجل خفض التكاليف وإدارة الطاقة العاطلة هو تحسين استغلال الموارد حتى لا يتحول هذا التوفير إلى طاقة عاطلة.

ويمكن القول أن الإعتراف بالموارد غير المستغلة في نظام محاسبة استهلاك الموارد سوف يؤدي إلى إدارة الطاقة المتاحة بشكل كفء بالإضافة إلى دقة تخصيص التكاليف على العمليات الإنتاجية ومن ثم دقة احتساب تكلفة المنتج. ولن تتضمن تكلفة المنتجات إلا تكلفة القدر المستخدم من الموارد. (عبد الدايم ،٢٠١٤)

خامسا: يعمل نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد على دعم القيمة المقدمة للعملاء

إن نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد يسهم في توفير المعلومات التي التي تحقق قيمة مضافة للعميل حول احتياجاته ومتطلباته التي لم يتم تلبيتها ، فضلا عن توفير المعلومات التي تساهم في عملية التخطيط للمنتجات الجديدة وتحديد الأسواق الملاءمة للمنتج ونوع العميل.(مالك آخرون..،٢٠١٩)

ويعمل النظام على دعم فلسفة التوجه بالعميل من خلال الإدارة السليمة للموارد المستثمرة وتوجيهها نحو الأنشطة الأساسية ذات القيمة للعميل تبعا لتوجهات السوق ، وتقليل الإستثمار في الأنشطة التي لا تضيف قيمة ، ويقدم العديد من المقاييس التي توضح كيفية استهلاك هذه الموارد عن طريق الأنشطة. وعلى ذلك يكون للإدارة إمكانية تقديم العديد من الإقتراحات عن كيفية خفض كمية الطاقة المستهلكة على تلك الأنشطة والتخلص من الفاقد، وما يترتب على ذلك من تحسين أداء الأنشطة الأساسية التي تعظم القيمة للعميل بأقل تكلفة ممكنة مما يحقق أعلى درجات التوافق بين تكاليف وأنشطة المنشأة وتفضيلات القيمة بالنسبة للعملاء مما يجعل مدخل المحاسبة عن استهلاك الموارد يؤثر بشكل إيجابي على تعظيم القيمة للعميل.(محمد ، ٢٠١٩ ; Senan & Alhebri,2020)

سادسا: يساعد نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد على دعم إدارة الفاقد والإستغلال الأمثل للموارد ودعم مبادرات التحسين المستمر:

يعمل RCA على تجميع موارد مسار القيمة في مجمعات مجانسة ، لذا يتم تقديم معلومات إضافية عن أسباب استهلاك الموارد ، أين يوجد وما هي الأنشطة الأكثر استهلاكا للموارد في مسار القيمة. هذه المعلومات تعمل على ترشيد استهلاك الموارد ، تخفيض الفاقد وتدعيم تحديثات التحسين المستمر. ويتطلب لتحقيق ذلك

الحاجة إلى مدخل تكلفة يتسم بثلاث خصائص أساسية والتي تتوفر في نظام RCA:(Senan&Alhebri,2020)

- **مقاييس أداء ملائمة:** هناك ثلاثة أنواع من المقاييس اللازمة لدعم نجاح التخلص من الفاقد ومبادرات التحسين المستمر تعرف باسم Box Score. وهي المقاييس التشغيلية ومقاييس الطاقة والمقاييس المالية. يتم استخدام هذه الأنواع الثلاثة من المقاييس بواسطة RCA عند مستويات القياس المطلوبة. فيما يتعلق بالمقاييس التشغيلية ، على سبيل المثال ، يتضمن RCA مسببات النشاط التي يمكنها ذلك توفر قدرًا هائلاً من المعايير التشغيلية. كما يقدم RCA ثلاثة مقاييس للطاقة على مستوى كل مجمع موارد داخل تدفق القيمة: الطاقات العملية المتاحة والطاقات المنتجة (المستخدمة) والطاقات العاطلة. بالإضافة إلى ذلك ، فإن المقاييس المالية لتكاليف الموارد والتحويل متاحة أيضًا لكل تدفق للقيمة وترتبط مباشرة بمنتج معين بطريقة بسيطة ومفهومة.
- **دعم التكامل التكنولوجي والقدرة على التنبؤ:** حيث يتمتع نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد بمستوى عالي من تكامل تكنولوجيا المعلومات المرتبطة بتجميع بيانات متنوعة بخصائص مختلفة وتوليدها في صورة معلومات تفي بالعديد من الأغراض بسهولة وبسرعة. هذا إلى جانب قدرته على التنبؤ وتوفير معلومات دقيقة يمكن الإعتماد عليها وملاءمة ليست فقط عن الأسباب الحقيقية للفاقد واقتراح التحسين ولكن على نتائج كل ما يمكن تحديثة لحذف الفاقد ودعم التحسين المستمر .(Al-Hebry& Al-Matari, 2017)
- **إتاحة المعلومات المالية والكمية:** حيث يتميز نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد بقدرته على الإستغلال الأمثل للموارد بسبب قدرته على القياس الدقيق للطاقة العاطلة عن طريق التتبع التفصيلي لاستهلاك كل مورد من الموارد المتاحة وتمييز الطاقة العاطلة واتخاذ قرارات سليمة بشأنها.

<u>سابعا: يساعد نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد على دعم وتنفيذ الإستراتيجيات التنافسية</u>

حيث يسهم نظام RCA في توفير معلومات تساهم في صياغة وتنفيذ استراتيجيات تنافسية خاصة استراتيجية قيادة التكلفة للوصول بالتكاليف إلى أدنى مستوى ممكن مع المحافظة على الجودة بما يحقق استمرارية الوحدة في الأسواق التنافسية.(مالك وآخرون...،٢٠١٩)

وأكدت دراسة (Kbelah et al.,...,2019) أنه من الممكن تحقيق مزايا تنافسية من خلال تطبيق نظام RCA من خلال تقديم معلومات تكاليفية عن التكلفة الحقيقية للمنتج و من ثم تحقيق مزايا تنافسية للتكلفة من خلال خفض التكلفة .بالإضافة إلى أن دقة حساب التكلفة سوف تساعد في تعظيم الموقف التنافسي عن طريق دعم عمليات اتخاذ القرار، وإستفادة الإدارة من الوفر من الطاقة العاطلة أو غير المستغلة في إعادة توجيهها في اتخاذ العديد من القرارات المختلفة على السياسة السعرية مثل خفض سعر البيع أو تغيير تشكيلة المنتج.

وأضاف (محمد ،٢٠١٩) أن مدخل المحاسبة عن استهلاك الموارد يسهم في تحقيق هدف تحسين الجودة من خلال القدرة على اتخاذ القرارات بالتركيز بصفة أساسية على الموارد من منظور شامل واهتمامه بالعلاقات التبادلية بين الموارد وبعضها البعض مما يدعم إدارة وتنفيذ برنامج الجودة الشاملة.

ثامنا: يعمل نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد على تحقيق رقابة فعالة على الموارد

أوضحت دراسة (Merwe & Keys,2002) أن تطبيق نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد يمكن من التطبيق الفعال لمبادئ محاسبة المسئولية اللامركزية في جميع وظائف ومهام المنشأة ، وأيضا في تحقيق الرقابة التشغيلية بطريقة أكثر فعالية من خلال آليات الرقابة الفعالة على التكاليف التي تتمثل فيما يلي:

- الإعتراف على الأقل بأربعة مستويات عامة للتخطيط والرقابة الإدارية تتمثل في: مستوى الموارد ، مستوى سلسلة القيمة ، مستوى المنتج أو الخدمة ومستوى النتائج.
- تتخطى المحاسبة عن استهلاك الموارد منظور استخدام البيانات التاريخية ومنظور توقع النتائج المستقبلية لتعكس المنظور الحالي للعمليات أي ما يحدث الآن ، حيث يمكن للمحاسبة عن استهلاك الموارد من خلال إدماج هيكل الكمية أن تعمل على قياس الأداء الفعلي في التوقيت المناسب دون الحاجة للإنتظار لنهاية الفترة للحصول على معلومات مفيدة لتقييم الداء واتخاذ القرارات.
- تحليل الإنحرافات بشكل تفصيلي لكل هدف ولكل مستوى من مستويات التخطيط والرقابة لتوفير تغذية عكسية عن الأداء بصورة دقيقة وفورية.

وأضافت دراسة (Senan&Alhebri,2020) أن RCA يعمل على تحفيز الإستخدام التفاعلي للنظم الرقابية والتي يتم تنفيذها عن طريق تحديد الفريق المسئول عن مجمع الموارد داخل كل المخرجات والأنشطة أو حتى لسلسلة القيمة ككل، وتخليق الرقابة الذاتية الناتجة من ضم الأفراد في التطوير والتعديل المستمر لمعايير التقييم على الجانب الآخر. ولذلك فإنه يعمل على تغيير إمكانية المحاسبة من نظام الرقابة والتقييم إلى نظام التحفيز و الإبداع الذي يدعم تحقيق مزايا تنافسية التي تساهم في خلق قيمة للمنظمة .

مما سبق ترى الباحثة أن نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد يعمل على توفير معلومات دقيقة مالية وغير مالية لم تكن متوفرة بالنظم التقليدية من خلال نموذج تشغيلي ، ذو نظرة مستقبلية يساعد على التنبؤ باحتياجات كل مورد من الموارد الأخرى ، ويقوم بتحديد الطاقة العاطلة وعدم تحميلها على منتجات لم تتسبب في حدوثها. كما أن المعلومات التي يوفرها تبني مدخل المحاسبة عن استهلاك الموارد سوف تعزز بها الخدمات المصرفية والإرتقاء بها لجذب المزيد من العملاء وتحقيق متطلبات وأهداف الشمول المالي. و قد أمكن التوصل إلى الشكل التالي:

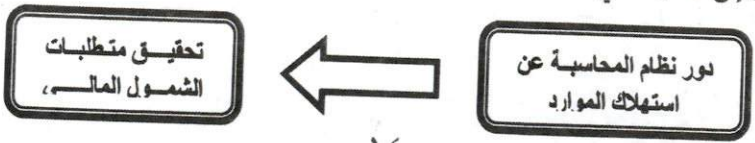

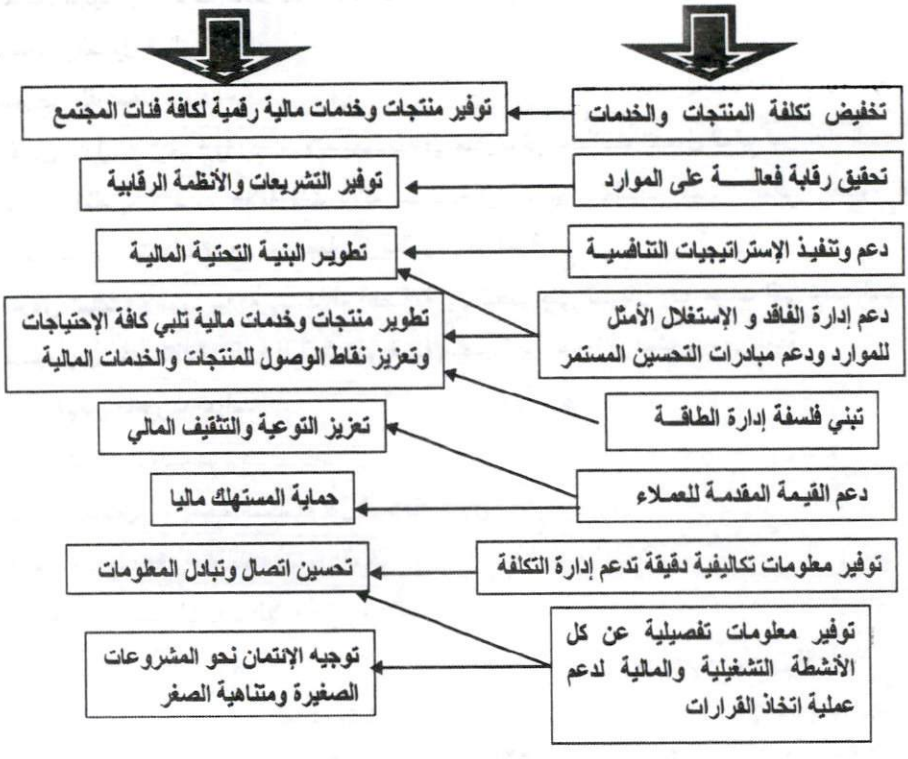

شكل رقم (٣): دور نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد في تحقيق متطلبات الشمول المالي

الإطار العام للدراسة (إعداد الباحثة)

٦/ الدراسة الإستكشافية:

استكمالا لما تناولته الباحثة من التأصيل النظري لأهمية دور المحاسبة عن استهلاك الموارد في تحقيق متطلبات الشمول المالي ، يتناول هذا الجزء العناصر الأساسية للدراسة الإستكشافية من حيث أهدافها وتحديد مجتمع الدراسة والعينة ومنهجية وأدوات وإجراءات الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات والنتائج التي تم التوصل إليها.

١- هدف وفروض الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح دور نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد في دعم تحقيق متطلبات الشمول المالي ، كما تهدف إلى اختبار الفروض في شكلها العدمي:

الفرض الرئيسي: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد وبين دعم متطلبات الشمول المالي.

الفروض الفرعية:

الفرض الأول: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى تحقيق متطلبات الشمول المالي بين أفراد العينة.

الفرض الثاني: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحقيق متطلبات الشمول المالي وتطبيق نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد من وجهة نظر المشاركين في العينة.

الفرض الثالث: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغلب على المشاكل والصعوبات التي تواجه المنشآت المالية وبين دعم متطلبات الشمول المالي في البيئة المصرية من وجهة نظر المشاركين في العينة.

٢- قياس متغيرات الدراسة

تتمثل متغيرات الدراسة في:

المتغير المستقل: دور نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد

المتغير التابع: تحقيق متطلبات الشمول المالي

٣- أساليب جمع البيانات اللازمة لإجراء الدراسة

اعتمدت الباحثة في الحصول على البيانات الأولية اللازمة للدراسة واختبار الفروض على قائمة الإستقصاء كأداة أساسية لجمع البيانات واستقصاء وتحليل آراء المختصين في هذا المجال. وتم طرح محتويات الدراسة في شكل قائمة إستقصاء تحتوي على عدد من الأسئلة المترابطة لتحقيق أهداف البحث مع مراعاة وجود تطابق بين الأهداف البحثية والفروض الخاصة بالدراسة بشكل يضمن تحقيق الدقة والوضوح في أسئلة الإستقصاء، وقد تم الاعتمادعلى التواصل عبر المواقع الإلكترونية للحصول على ردود المشاركين في عينة الدراسة.

ومن خلال الإعتماد علي مقياس ليكرت الخماسي Likert Scale، تم تبويب الأسئلة في قائمة الإستقصاء لقياس إجابات أفراد العينة، وتحتوى على خمسة أوزان وذلك لضمان الحصول على بيانات متصلة من إجابات المشاركين، وذلك لإعطاء أكبر قدر من الحرية لمفردات العينة عند الإجابة عليها ولكى تكون النتائج أكثر دقة، حيث كان الإعتماد على مقياس ليكرت بالدرجة الأولى لتحويل البيان الوصفى إلى بيان كمى يمكن التعامل معه إحصائياً، كما هو موضح فى الجدول التالى رقم (١).

جدول رقم (١) درجات مقياس ليكرت

التصنيف	موافق جدا	موافق إلى حد ما	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
الوزن الترجيحي	٥	٤	٣	٢	١

وقد تضمنت أسئلة الإستقصاء المحاور الآتية:

أ-المحور الأول: أسئلة للتعرف على متطلبات تحقيق دعم للشمول المالي من وجهة نظر المشاركين في العينة ، وقد تضمن هذا المحور (٨) أسئلة.

ب- المحور الثاني: أسئلة للتعرف على أنواع المعلومات التي يوفرها نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد من أجل تحقيق متطلبات تحقيق الدعم للشمول المالي من وجهة نظر المشاركين في العينة، وقد تضمن هذا المحور (٨) أسئلة.

ج- المحور الثالث: أسئلة تتعلق بالمشاكل التي تعوق تحقيق متطلبات الشمول المالي ويساعد نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد في حلها من وجهة نظر أفراد العينة، وضم هذا المحور (٩) أسئلة.

٤- مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من الفئات التالية: أعضاء هيئة التدريس ، المحاسبين ، مديرين الإدارات ، مديرين بقسم المالية والتكاليف ، وطلاب الدراسات العليا، وقد بلغ عددهم ١٣٠ مفردة. وقد اعتمدت الباحثة على الوسائل الالكترونية في التواصل مع المشاركين في عينة الدراسة، وقد روعى أن تكون هذه العينة من الأشخاص الذين تتوافر فيهم الخبرة العلمية والعملية (من الحاصلين على درجة الدكتوراه والماجستير والدبلومة الأكاديمية والبكالوريوس) ويوضح الجدول التالى خصائص عينة الدراسة من حيث الحالة الوظيفية، عدد سنوات الخبرة، والمؤهل الدراسى.

جدول رقم (٢): التكرارات والنسب المئوية لعينة الدراسة

	التكرارات (ت)	النسب المئوية(%)	الترتيب
المؤهل العلمي			
١- بكالوريوس	٢٣	% ١٧.٧	٤
٢- دبلومة	٤٢	% ٣٢.٣	١
٣- ماجستير	٣٨	% ٢٩.٢	٢
٤- دكتوراه	٢٣	% ١٨.٥	٣
٥- غير ذلك	٣	% ٢.٣	٥
	١٣٠	% ١٠٠	
الوظيفة الحالية			
١- أعضاء هيئة تدريس	٣٤	% ٢٦.٢	٢
٢- من المحاسبين	٨	% ٦.٢	٣
٣- مديرين إدارة	٧	% ٥.٤	٤
٤- مديرين بقسم المالية والتكاليف	٨	% ٦.٢	٣
٥- طالب دراسات عليا	٧٣	% ٥٦.٢	١

	١٣٠	%١٠٠	
عدد سنوات الخبرة			
١-أقل من ٥ سنوات	٦٤	% ٤٩.٢	١
٢- من ٥- ١٠ سنوات	٣٨	% ٢٩.٢	٢
٣- من ١٠ - ٢٠ سنة	٢٦	% ٢٠	٣
٤- أكثر من ٢٠ سنة	٢	% ١.٥	٤
	١٣٠	%١٠٠	

يوضح الجدول رقم (٢) أن الأفراد المشاركين في عينة الدراسة من حيث **المؤهل العلمي:** الدبلومة تصدرت بعدد ٤٢ مفردة بنسبة ٣٢.٢ % ثم الحاصلين على الماجستير بنسبة ٢٩.٢% والدكتوراة ١٨.٥% ثم البكالوريوس. ومن حيث **الوظيفة الحالية:** جاء طلاب الدراسات العليا في المقدمة بنسبة ٥٦.٢ % ثم أعضاء هيئة التدريس بنسبة ٢٦.٢ % ، وبعد ذلك المحاسبين والمديرين الإدارارت بقسم المالية والتكاليف. ومن حيث **عدد سنوات الخبرة** كان (أقل من ٥ سنوات) أعلى نسبة للمشاركين ٤٩.٢ % ، ثم (من ٥- ١٠ سنوات) بنسبة ٢٩.٢ % ، وأخيرا (أكثر من ٢٠ سنة) بنسبة ١.٥%.

٥- الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية للقيام بعمل التحليل الإحصائي Statistical Package for Social Sciences (SPSS) Version (26) وتم إستخدام الإختبارات الإحصائية التالية:

(١) إختبار تحليل المصداقية Reliability Analysis

(٢) اختبار معاملات الإرتباط بين متغيرات الدراسة.

(٣) الأساليب الإحصائية الوصفية المتمثلة فى المتوسطات الحسابية للمتغيرات والإنحرافات المعيارية لإجابات المشاركين في عينة الدراسة.

(٤) تحليل التباين ANOVA وتحليل الإنحدار Regression Analysis لإختبار فروض الدراسة.

٦- نتائج الدراسة الميدانية

(١) اختبار تحليل المصداقية Reliability Analysis

لقياس مدى الثبات والمصداقية لأداة جمع البيانات ، استخدمت الباحثة اختبار ألف كرونباخ Cronbach's Alfa. ويوضح الجدول رقم (٣) نتائج تحليل المصداقية لأداة الدراسة.

جدول رقم (٣) : نتائج اختبار تحليل المصداقية

المتغير	N. of items	Cronbach,s Alfa

متغيرات المحور الأول (س١ ، س٨)	٨	.٨٦٤
متغيرات المحور الثاني (س٩، س١٦)	٨	.٨٩٢
متغيرات المحور الثالث (س١٧، س٢٥)	٩	.٩٥٠
مجموع المتغيرات المستخدمة ككل	٢٥	.٨٨٨

المصدر : من واقع مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم (٣) أن معامل الثبات العام لمحاور الدراسة مرتفع حيث بلغ (.٨٨٨) لإجمالي المتغيرات المستخدمة في الإستقصاء الخمسة وعشرون ، فيما تراوح ثبات المحاور ما بين ٨٦٤. كحد أدنى وبين ٩٥٠. كحد أعلى ، والنسبة المقبوله في الدراسات الإجتماعية لتلك النسبة ٦٠% فأكثر. وهذا يدل على أن الإستقصاء يتمتع بدرجة عالية من الثبات والإتساق تعكسها قيمة Alfa بين مجموعة المتغيرات المستخدمة مما يدل على حسن اختيار مجموعة متغيرات الدراسة وأنه يمكن الإعتماد عليه في التطبيق الميداني للدراسة.

(٢) اختبار معاملات الإرتباط بين متغيرات الدراسة

يمكن قياس صدق الإتساق الداخلى لقائمة الاستقصاء بقياس قوة الارتباط بين درجات كل محور ودرجات أسئلة المقياس الكلية وذلك كما هو مبين بالجدول التالى:

جدول (٤): اختبار معاملات الإرتباط بين متغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة	معامل الإرتباط
التغلب على المشاكل والصعوبات التي تواجه المنشأت المالية من خلال نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد	.654**
دور نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد في توفير المعلومات	.638**
دعم متطلبات الشمول المالي	.712**

المصدر: من واقع مخرجات برنامج SPSS

يوضح الجدول السابق معاملات إرتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة حيث جاءت جميع العلاقات طردية قوية بين متغيرات الدراسة بأعلى معامل ارتباط لدعم متطلبات الشمول المالي بقيمة (**712.) يليه دور نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد في توفير المعلومات بقيمة (**654.) وأدنى قيمة ارتباط كانت للتغلب على المشاكل والصعوبات التي تواجه المنشأت المالية من خلال نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد بقيمة (**638.) وجميع المعاملات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠,٠٠٠) وهي أصغر من (٠.٠١).

(٣) الأساليب الإحصائية الوصفية

أولًا: الإحصاء الوصفي للمحور الأول المتمثل في مدى تحقيق متطلبات دعم للشمول المالي من وجهة نظر المشاركين في العينة حيث أمكن التوصل للنتائج التالية من خلال الجدول التالى رقم (٥):

جدول رقم(٥): الإحصاء الوصفي للمحور الأول

بنود المحور الأول Y1	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	موافق إلى حد ما	موافق جدا	المتوسط المرجح	الإنحراف المعياري	الترتيب	الإتجاه العام
	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد				
	%	%	%	%	%				
توفير منتجات وخدمات مالية رقمية لكافة فئات المجتمع(Y11)	٢	٩	١٤	٤٣	٦٢	٤.١٨٤	.٩٨٦٦١	٣	موافق جدا
	١.٥ %	٦.٩ %	١٠.٨ %	٣٢.١ %	٤٧.٧ %				
وجود التشريعات والأنظمة الرقابية(Y12).	١١	٨	٢٨	٢٩	٥٤	٣.٨٢٣	١.٢٧٢٦	٦	موافق جدا
	٨.٥ %	٦.٢ %	٢١.٥ %	٢٢.٣ %	٤١.٢ %				
تطوير منتجات وخدمات مالية تلبي كافة الإحتياجات وتعزيز نقاط الوصول للمنتجات و الخدمات المالية(Y13)	٤	٥	١١	٣٤	٧٦	٤.٣٣٠	.٩٩٩١٣	١	موافق جدا
	٣.١ %	٣.٨	٨.٥ %	٢٦.٢ %	٥٨.٥ %				
تعزيز التوعية والتثقيف المالي أي العمل على زيادة المعرفة المالية والوعي المالي للعميل (Y14)	٤	١٠	١٩	٣٤	٦٣	٤.٠٩٢	١.١٠٢٨	٣	موافق جدا
	٣.١ %	٧.٧ %	١٤.٦ %	٢٦.٢ %	٤٨.٥ %				
حماية المستهلك ماليـــا (Y15)	٩	١٤	٢٢	٣٠	٥٥	٣.٨٣٠	١.٢٧٦	٥	موافق جدا
	٦.٩ %	١٠.٨ %	١٦.٩ %	٢٣.١ %	٤٢.٣ %				
تحسين اتصال وتبادل المعلومات(إدخال شبكات الانترنت في القرى، إتمام المعاملات المالية و التحويلات عن طريق	١	٥	٢١	٣٦	٦٧	٤.٢٥٣	.٩١٧٦	٢	موافق جدا
	.٨ %	٣.٨ %	١٦.٢ %	٢٧.٧ %	٥١.٥ %				

الهاتف المحمول (Y16)									
توجيه الإئتمان نحو المشروعات الصغيرة و متناهية الصغر(Y17)	٢	١٠	٢٧	٢٩	٦٢	٤.٦٩٤	١.٠٦٥	٤	موافق جدا
	١.٥ %	٧.٧ %	٢٠.٨ %	٢٢.٣ %	٤٧.٧ %				
تطوير البنية التحتية المالية (كإنشاء فروع أكثر للبنوك والمؤسسات المالية ، وجود لوائح وقوانين ، تطوير وسائل الدفع...) (Y18)	٢	١٣	١٩	٢٩	٦٧	٤.١٢٣	١.٠٩٢	٢	موافق جدا
	١.٥ %	١٠.٠ %	١٤.٦ %	٢٢.٣ %	٥١.٥ %				
المتوسط المرجح للمتغير التابع الأول						4.0802	.78692	موافق جدا	

المصدر: من واقع مخرجات برنامج SPSS

أظهرت آراء عينة الدراسة وفقاً للجدول السابق نتائج هامة في العناصر التى تمثل مدى تحقيق متطلبات دعم للشمول المالي ؛ حيث اتضح أن الوسط الحسابي لآراء عينة الدراسة للمحور ككل لآراء عينة الدراسة ككل كان(4.0802) وبانحراف معياري (78692.)، وهذا يعكس أهمية متغيرات الدراسة فى تحقيق متطلبات دعم للشمول المالي. وكانت أكثر فقرة ساهمت في هذا المحور هي الفقرة الثالثة.

ثانياً: الإحصاء الوصفي للمحور الثاني المتمثل فى التغلب على المشاكل والصعوبات التي تواجه المنشآت المالية من خلال نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد. حيث أمكن التوصل للنتائج التالية:

جدول رقم (٦) الإحصاء الوصفي للمحور الثاني

أسئلة المحور الثاني Y2	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	موافق إلى حد ما	موافق جدا	المتوسط المرجح	الإنحراف المعياري	الترتيب	الإتجاه العام
	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد				
	%	%	%	%	%				
عدم كفاية الموارد المتاحة(Y21)	١٨	٨	١٧	٥٢	٣٥	٣.٦٠٠	١.٣٢١	٣	موافق إلى حد ما
	١٣.٨%	٦.٢ %	١٣.١ %	٤٠.٠ %	٢٦.٩ %				
شكاوي العملاء من زيادة	١٨	٧	٢٦	٣٥	٤٤	٣.٦١٥	١.٣٦٦	٤	موافق

التكاليف وكثرة الإجراءات المستندية(Y22)	%١٣.٨	٥.٤ %	٢٠.٠ %	٢٦.٩ %	٣٣.٨ %				جدا
عدم القدرة على التنبؤ بالإحتياجات من كل مورد واستغلاله أفضل استغلال (Y23)	٢٢	١١	٢٦	٤٣	٢٨	٣.٣٣٨	١.٣٦١	٤	موافق إلى حد ما
	%١٦.٩	٨.٥ %	٢٠.٠ %	٣٣.١ %	٢١.٥ %				
عدم القدرة على اتخاذ إجراءات تصحيحية ملائمة(Y24)	١٤	١٦	٥٠	٢٢	٢٨	٣.٢٦١	١.٢٣٦	٤	محايد
	%١٠.٨	١٢.٣%	٣٨.٥ %	١٦.٩ %	٢١.٥ %				
عدم القدرة على تحديد إستهلاك الموارد بشكل صحيح (Y25)	١٧	٧	٢٤	٤٢	٤٠	٣.٦٢٣	١.٣٢٥	٤	موافق إلى حد ما
	%١٣.١	٥.٤ %	١٨.٥ %	٣٢.٣ %	٣٠.٨ %				
عدم القدرة على وضع الخطط التشغيلية لاستخدام الموارد بشكل صحيح (Y26)	٢٠	١٦	٣٣	٣٥	٢٦	٣.٢٣٨	١.٣٢٨	٤	موافق إلى حد ما
	%١٥.٤	١٢.٣ %	٢٥.٤ %	٢٦.٩ %	٢٠.٠ %				
عدم القدرة على توفير معلومات مفيدة للإدارة عن الطاقة العاطلة من الموارد (Y27)	١٤	٨	١٥	٣٥	٥٨	٣.٨٨٤	١.٣٣٣	٤	موافق جدا
	%١٠.٨	٦.٢ %	١١.٥ %	٢٦.٩ %	٤٤.٦ %				
عدم قدرة الإدارة على تطبيق الأساليب الحديثة في مجال التحسين المستمر (Y28)	١٣	٢٠	٣٠	٤١	٢٦	٣.٣٦١	١.٢٤٥	٤	موافق إلى حد ما
	%١٠.٠	١٥.٤ %	٢٣.١ %	٣١.٥ %	٢٠.٠ %				
عدم القدرة على الرقابة على الموارد بكفاءة وفعالية(Y29)	١٤	١٣	٢٥	٤٣	٣٥	٣.٥٥٣	١.٢٨٢	٤	موافق إلى حد ما
	%١٠.٨	١٠ %	١٩.٢ %	٣٣.١ %	٢٦.٩ %				
المتوسط المرجح لبنود المحور الثاني						4.0983	.71656	موافق جدا	

أظهرت آراء عينة الدراسة وفقاً للجدول السابق نتائج هامة في العناصر التى تمثل المشاكل والصعوبات التي تواجه المنشآت المالية والتي يمكن التغلب عليها من خلال نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد ؛ حيث اتضح أن الوسط الحسابي لآراء عينة الدراسة ككل كان (4.0983) وبانحراف معياري (.71656)، وهذا يعكس أهمية متغيرات الدراسة فى زيادة دعم متطلبات الشمول المالي في البيئة المصرية.

ثالثاً: الإحصاء الوصفي للمتغير المستقل(المحور الثالث) المتمثل فى المعلومات التي يوفرها نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد حيث أمكن التوصل للنتائج التالية من خلال الجدول التالى رقم (٧):

جدول رقم (٧) الإحصاء الوصفي للمتغير المستقل(المحور الثالث)

أسئلة المتغير المستقل (المحور الثالث) (X)	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	موافق إلى حد ما	موافق جدا	المتوسط المرجح	الإنحراف المعياري	الترتيب	الإتجاه العام
	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد				
	%	%	%	%	%				
المعلومات التي يوفرها نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد تعمل على قياس المستخدم من الموارد بشكل أكثر دقة مما يساعد على تحليل كفاءة الموارد المتاحة لأداء الأنشطة (X1)	٠	٤	١٧	٤٦	٦٤	٤.٢٩٢	.٨١١٢	٣	موافق جدا
	٠	٣.١ %	١٣ %	٣٥.٤ %	٤٨.٥ %				
المعلومات التي يوفرها نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد تعمل على تحقيق رقابة فعالة على الموارد ودعم توظيف العاملين(X2)	٠	٨	١٧	٤٨	٥٧	٤.١٨٤	.٨٨٧٣	٤	موافق جدا
	٠	٦.٢ %	١٣.١ %	٣٦.٩ %	٤٣.٨ %				
المعلومات التي يوفرها نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد تساعد في دعم وتنفيذ الإستراتيجيات التنافسية (X3)	٢	١٣	٣٣	٤١	٤١	٣.٨١٥	١.٠٤٠١	٨	موافق جدا
	١.٥ %	١٠ %	٢٥.٤ %	٣١.٥ %	٣١.٥ %				
المعلومات التي يوفرها نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد تعمل على دعم إدارة الفاقد والإستغلال الأمثل للموارد ودعم مبادرات التحسين المستمر (X4)	٢	٤	١١	٤٢	٧١	٤.٣٥٣	.٨٧٩٢٣	٢	موافق جدا
	١.٥ %	٣.١ %	٨.٥ %	٣٢.٨ %	٥٤.٦ %				
المعلومات التي يوفرها نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد توفر رؤية شاملة عن كيفية إدارة طاقة الموارد المتاحة(X5)	٠	٦	١٨	٣٢	٧٤	٤.٣٣٨	.٨٨٥٣١	١	موافق جدا
	٠	٤.٦ %	١٣.٨ %	٢٤.٦ %	٥٦.٩ %				
المعلومات التي يوفرها نظام	٩	١٣	٣١	٣٣	٤٤	٣.٦٩٢	١.٢٣١٦	٧	موافق جدا

المحاسبة عن استهلاك الموارد تعمل على دعم القيمة المقدمة للعملاء (X6)	٦.٩ %	١٠.٠ %	٢٣.٨ %	٢٥.٤ %	٣٣.٨ %				
المعلومات التي يوفرها نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد تساعد في تحليل الأنشطة واستبعاد الأنشطة التي لا تضيف قيمة لتخفيض تكلفة المنتجات والخدمات (X7)	٠	٨	١٨	٥٩	٤٥	٤.٠٨٤	.٨٥٣٩٤	٦	موافق إلى حد ما
	٠	٦.٢ %	١٣.٨ %	٤٥.٤ %	٣٤.٦ %				
المعلومات التي يوفرها نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد توفر معلومات تفصيلية عن كل الأنشطة التشغيلية والمالية والتتبع التفصيلي لمسار الموارد مما يدعم عملية اتخاذ القرارات (X8)	٠	٩	٢٤	٤٤	٥٣	٤.٠٨٤	٩.٣٢٠	٥	موافق جدا
	٠	٦.٩ %	١٨.٥ %	٣٣.٨ %	٤٠.٨ %				
المتوسط المرجح لبنود المحور الثالث						3.4606	1.10418	موافق جدا	

المصدر: من واقع مخرجات برنامجSPSS

وقد أظهرت آراء عينة الدراسة وفقاً للجدول السابق نتائج هامة في العناصر التى تمثل المعلومات التي يوفرها نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد ؛ حيث اتضح أن الوسط الحسابي لآراء عينة الدراسة ككل كان(3.4606) وبانحراف معياري (1.10418)، وهذا يعكس أهمية متغيرات الدراسة فى دعم متطلبات الشمول المالي.

(٤) اختبار فروض الدراسة ونتائج التحليل الإحصائى:

نتائج اختبار الفرض الفرعي الاول: ينص الفرض الأول للدراسة في صورته العدمية على أنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى تحقيق متطلبات الشمول المالي بين أفراد العينة". وقد تم إجراء اختبار التباين الأحادي ANOVA لاكتشاف هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية من وجهة نظر المشاركين في العينة في مدى تحقيق متطلبات الشمول المالي:

- **تبعا للمؤهل:** جاءت قيمة (F=.840) بقيمة احتمالية (Sig.=.502) وهي أكبر من ٠.٠٥ وعليه لا توجد دلالة إحصائية.

- **تبعا للأفراد المشاركين في الاستقصاء :** ويوضح الجدول رقم (٨) نتائج الإختبار والدلالة الإحصائية.

جدول رقم (٨): نتائج اختبار التباين الأحادي ANOVA تبعا للأفراد المشاركين في الاستقصاء

	قيمة ف F	القيمة الإحتمالية	الدلالة الإحصائية
مدى تحقيق متطلبات الشمول المالي لدى المشاركين في العينة تبعا للأفراد المشاركين	7.563	.000	دال إحصائيا

المصدر: من واقع مخرجات برنامجSPSS

يوضح الجدول (٨) نتائج تحليل التباين أحادي الإتجاه ومنه نستنتج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى تحقيق متطلبات الشمول المالي لدى المشاركين في العينة تبعا للأفراد المشاركين حيث جاءت قيم (ف= 7.563) بقيمة احتمالية (,000) أصغر من ٠٥, أي دالة إحصائيا. ولمعرفة سبب الفروقات تم اختبار المقارنات البعدية **Multiple Comparisons(Scheffe)** لتوضيح سبب وما هي الفروق الدالة إحصائيا. ويوضح الجدول التالي رقم (٩) نتائج اختبار المقارنات البعدية.

جدول رقم (٩): نتائج اختبار المقارنات البعدية

مدى تحقيق متطلبات الشمول المالي لدى المشاركين في العينة تبعا للأفراد المشاركين	الفرق في المتوسطات	القيمة الإحتمالية	الدلالة الإحصائية
من أعضاء هيئة التدريس ـ ـــــ من المحاسبيين	.00368	.990	غير دال
مديرين ادارة ـ ـ ـ من أعضاء هيئة التدريس	.10347	.728	غير دال
مديرين ادارة ـ ـ ـمديرين بقسم المالية والتكاليف	.37868	.180	غير دال
طلاب دراسات عليا ـ ـ ـمن أعضاء هيئة التدريس	.62817*	.000	دال إحصائيا
مديرين ادارة ـ ـ ـ ـ ـ من المحاسبيين	.10714	.773	غير دال
من المحاسبيين ـ ـ ـمديرين بقسم المالية والتكاليف	.37500	.296	غير دال
من المحاسبيين ـ ـ ـ ـ طلاب دراسات عليا	.63185*	.019	دال إحصائيا
مديرين ادارة ـ ـ ـ ـمديرين بقسم المالية والتكاليف	.48214	.195	غير دال
مديرين ادارة ـ ـ ـ ـ ـ طلاب دراسات عليا	.52471	.066	غير دال
مديرين بقسم المالية والتكاليف ـ طلاب دراسات عليا	1.00685*	.000	دال إحصائيا

المصدر: من واقع مخرجات SPSS

يتضح من الجدول السابق أن سبب الفروق الدالة إحصائيا في مدى تحقيق متطلبات الشمول المالي لدى المشاركين في العينة تبعا للأفراد المشاركين في الإستقصاء تعود إلى الفرق بين المشاركين من (أعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا) بفارق معنوي(*62817.) ، وكذلك الفرق بين المشاركين من (المديرين

بقسم المالية والتكاليف وطلاب الدراسات العليا) بفارق معنوي (*1.00685) ، بالإضافة إلى الفرق بين المشاركين من من (المحاسبيين وطلاب الدراسات العليا) بفارق معنوي (*63185.) حيث جاءت القيمة الإحتمالية لهم على الترتيب (000. ، 000. ، 019.) أقل من 0,05.

- **مدى وجود فروق تبعا لعدد سنوات الخبرة :** ويوضح الجدول رقم (١٠) نتائج الإختبار والدلالة الإحصائية.

جدول رقم (١٠): نتائج اختبار التباين الأحادي ANOVA تبعا لعدد سنوات الخبرة

	قيمة ف F	القيمة الإحتمالية	الدلالة الإحصائية
مدى تحقيق متطلبات الشمول المالي لدى المشاركين في العينة تبعا لعدد سنوات الخبرة	5.158	.002	دال إحصائيا

المصدر : من واقع مخرجات برنامجSPSS

يوضح الجدول (١٠) نتائج تحليل التباين أحادي الإتجاه ومنه نستنتج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى تحقيق متطلبات الشمول المالي لدى المشاركين في العينة تبعا لعدد سنوات الخبرة حيث جاءت قيم (ف= 5.158) بقيمة احتمالية (.002) أصغر من ٠٥, أي دالة إحصائيا. ولمعرفة سبب الفروقات تم اختبار المقارنات البعدية **Multiple Comparisons(Scheffe)** لتوضيح سبب وما هي الفروق الدالة إحصائيا. ويوضح الجدول التالي رقم (١١) نتائج اختبار المقارنات البعدية.

جدول رقم (١١): نتائج اختبار المقارنات البعدية

مدى تحقيق متطلبات الشمول المالي لدى المشاركين في العينة تبعا لعدد سنوات الخبرة	الفرق في المتوسطات	القيمة الإحتمالية	الدلالة الإحصائية
أقل من 5 سنوات ـ ـ ـ من 5 سنوات الي أقل من 10 سنوات	.08666	.573	غير دال
أقل من 5 سنوات ـ ـ ـ من 10 سنوات الي أقل من 20 سنة	.41511*	.019	دال إحصائيا
أقل من 5 سنوات ـ ـ ـ ـ من 20 سنة فأكثر	1.54492*	.005	دال إحصائيا
من 5 سنوات الي أقل من 10 سنوات ـ ـــ من 10 سنوات الي أقل من 20 سنة ـ	.50177*	.010	دال إحصائيا
من 5 سنوات الي أقل من 10 سنوات ـ ـ من 20 سنة فأكثر	1.63158*	.003	دال إحصائيا
من 10 سنوات الي أقل من 20 سنة ـ ـ من 20 سنة فأكثر	1.12981*	.042	دال إحصائيا

المصدر : من واقع مخرجات SPSS

يتضح من الجدول السابق أن سبب الفروق الدالة إحصائيا في مدى تحقيق متطلبات الشمول المالي لدى المشاركين في العينة تبعا لعدد سنوات الخبرة تعود إلى الفرق في سنوات الخبرة بين (5 سنوات الي أقل من 10سنوات ومن 20 سنة فأكثر) بفارق معنوي(*1.63158)، وكذلك الفرق في سنوات الخبرة بين (أقل من 5 سنوات ومن 20 سنة فأكثر) بفارق معنوي (*1.54492) ، بالإضافة إلى الفرق في سنوات الخبرة بين (10 سنوات الي أقل من 20 سنة ومن 20 سنة فأكثر) بفارق معنوي (*1.12981) يلي ذلك الفرق في سنوات الخبرة بين (5 سنوات الي أقل من 10 سنوات ومن 10 سنوات الي أقل من 20 سنة) بفارق معنوي (*.50177)و أخيرا الفرق في سنوات الخبرة بين (أقل من 5 سنوات ومن 10 سنوات الي أقل من 20 سنة) بفارق معنوي (*.41511) حيث جاءت القيمة الإحتمالية لهم على الترتيب (.003، .005 ، .042 ، .010، .019) أقل من 0,05.

نستنتج من المقارنات السابقة أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية في مدى تحقيق متطلبات الشمول المالي بين أفراد العينة تبعا للأفراد المشاركين في الإستقصاء ، وكذلك تبعا لعدد سنوات الخبرة مما يؤكد رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل الذي ينص على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مدى تحقيق متطلبات الشمول المالي بين أفراد العينة.

نتائج اختبار الفرض الفرعي الثاني: ينص الفرض الثاني للدراسة في صورته العدمية على أنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحقيق متطلبات الشمول المالي وتطبيق نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد في البيئة المصرية من وجهة نظر المشاركين في العينة". ويوضح الجدول التالي رقم (١٢) ملخص نتائج تحليل الإنحدار.

الجدول رقم(١٢): ملخص نتائج نموذج الإنحدار

متغيرات النموذج	Sig.	t	B	F	sig	Adjusted R Square	R Square	R
X1	.000	4.444	1.451	66.851	.000	.336	.341	.584
	.000	8.176	.642					

المصدر: من واقع مخرجات SPSS

أوضحت نتائج نموذج الإنحدار البسيط المستخدم معنوية النموذج حيث أن معامل التحديد لنموذج المتغير المستقل (تطبيق نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد في البيئة المصرية) والمتغير التابع (تحقيق متطلبات الشمول المالي) هي (Adj R^2=.336) وأن (F=66.851, sig=.000) أي بدلالة أصغر من مستوى المعنوية (0.01) مما يعني أنه بمستوى ثقة ٩٩% يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تطبيق نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد وبين تحقيق متطلبات الشمول المالي. كما توضح النتائج أن المتغير المستقل يفسر

٣٤.١% من التباين الحاصل في المتغير التابع وذلك بالنظر إلى معامل التحديد (R^2). كما أوضحت نتائج النموذج أن معامل انحدار المتغير التابع على المستقل (B1=.642) وهي قيمة معنوية عند مستوى أقل من (.01) مما يعني أنه كلما تم تطبيق نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد بمقدار وحدة واحدة تحسن تحقيق متطلبات الشمول المالي بمقدار(.642) مما يؤكد رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد في البيئة المصرية وتحقيق متطلبات الشمول المالي من وجهة نظر المشاركين في العينة.

نتائج اختبار الفرض الفرعي الثالث: ينص الفرض الثالث للدراسة في صورته العدمية على أنه" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغلب على المشاكل والصعوبات التي تواجه المنشآت المالية من خلال نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد وبين دعم متطلبات الشمول المالي في البيئة المصرية من وجهة نظر المشاركين في العينة". ويوضح الجدول التالي رقم (١٣) ملخص نتائج تحليل الإنحدار:

الجدول رقم (١٣) ملخص نتائج تحليل الإنحدار

متغيرات النموذج	Sig.	t	B	F	sig	Adjusted R Square	R Square	R
X2	.000	17.366	3.951	.353	.000	.005	.003	.052
	.000	.594	.037					

المصدر: من واقع مخرجات SPSS

أوضحت نتائج نموذج الإنحدار البسيط المستخدم معنوية النموذج حيث أن معامل التحديد لنموذج المتغير المستقل (التغلب على المشاكل والصعوبات التي تواجه المنشآت المالية) والمتغير التابع (تحقيق متطلبات الشمول المالي) هي (Adj R^2=.005) وأن (F=.353, sig=.000) أي بدلالة أصغر من مستوى المعنوية (0.01) مما يعني أنه بمستوى ثقة ٩٩% يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تطبيق نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد وبين تحقيق متطلبات الشمول المالي. كما توضح النتائج أن المتغير المستقل يفسر 003.% من التباين الحاصل في المتغير التابع وذلك بالنظر إلى معامل التحديد (R^2). كما أوضحت نتائج النموذج أن معامل انحدار المتغير التابع على المستقل (B1=.037) وهي قيمة معنوية عند مستوى دلالة (sig=.000) أقل من (.01) مما يعني أنه كلما تم التغلب على المشاكل والصعوبات التي تواجه المنشآت المالية بمقدار وحدة واحدة تحسن تحقيق متطلبات الشمول المالي بمقدار(.037) مما يؤكد رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغلب على المشاكل والصعوبات التي تواجه المنشآت المالية وتحقيق متطلبات الشمول المالي من وجهة نظر المشاركين في العينة.

نتائج اختبار الفرض الرئيسي: ينص الفرض الرئيسي للدراسة في صورته العدمية على أنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد وبين دعم متطلبات الشمول المالي". ويوضح الجدول التالي ملخص نتائج تحليل الإنحدار:

الجدول رقم (١٤) ملخص نتائج تحليل الإنحدار

متغيرات النموذج	Sig.	t	B	F	sig	Adjusted R Square	R Square	R
X2	.000	4.492	1.474	65.45	.000	.333	.338	.582[a]
	.000	8.090	.637	6				

المصدر: من واقع مخرجات SPSS

أوضحت نتائج نموذج الإنحدار البسيط المستخدم معنوية النموذج حيث أن معامل التحديد لنموذج المتغير المستقل (دور نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد) والمتغير التابع (دعم متطلبات الشمول المالي) هي (Adj R^2=.333) وأن (F=65,456 , sig=.000) أي بدلالة أصغر من مستوى المعنوية (0.01) مما يعني أنه بمستوى ثقة ٩٩% يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين دور نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد وبين دعم متطلبات الشمول المالي. كما توضح النتائج أن المتغير المستقل يفسر ٣٣.٨% من التباين الحاصل في المتغير التابع وذلك بالنظر إلى معامل التحديد (R^2). كما أوضحت نتائج النموذج أن معامل انحدار المتغير التابع على المستقل (B1=.637) وهي قيمة معنوية عند مستوى دلالة (sig=.000) أقل من (.01) مما يعني أنه كلما تبني نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد بمقدار وحدة واحدة تحسن دعم متطلبات الشمول المالي بمقدار (.637) مما يؤكد رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد ودعم تحقيق متطلبات الشمول المالي من وجهة نظر المشاركين في العينة.

٧/ الخلاصة والنتائج والتوصيات

١/٧ الخلاصة والنتائج:

تمثل هدف البحث في تحديد الدور الذي يقوم به RCA في دعم متطلبات وسياسات الشمول المالي من خلال دراسة نظرية للتعرف على نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد وأهميته والمنافع من تطبيقه ودوره في دعم متطلبات الشمول المالي ، وفي التغلب على المشاكل والصعوبات التي تواجه المنشآت المالية ، وقد تبين من خلال تحليل واستقراء آراء المختصين بهذا المجال أنه يوجد تأثير إيجابي لدور نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد في دعم متطلبات الشمول المالي ، وتوصل البحث إلى النتائج التالية :

- أن محاسبة استهلاك الموارد هي نظام شامل لإدارة التكلفة تهدف لتقديم معلومات ملاءمة للإدارة لمساعدتها غي تخفيض التكاليف ، مع إعطاء نظرة شاملة عن الطاقة العاطلة وتكلفتها وكيفية إدارتها وعدم تحميلها على الوحدات المنتجة واتخاذ قرارات التحسين في المنشآت المالية بما يعمل على رفع مستوى الشمول المالي.
- أن نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد له دورا إيجابيا في العمل على تعزيز الثقة بين فئات المجتمع والمؤسسات المصرفية من خلال تقديم المعلومات الملاءمة والضرورية للعميل في كل مراحل تعامله مع مقدمي الخدمات المالية.
- إن قلة المعلومات تؤدي إلى عدم إدراك العميل بالخيارات المتاحة و الذي تم معالجته من خلال نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد الذي يوفر معلومات تفصيلية ، دقيقة وشاملة عن كل المنتجات والخدمات المالية بما يساعد العميل من معرفة كل ما يحتاجه من الخدمات المتاحة.
- أكدت الدراسة أن نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد يمكنه أن يدعم متطلبات وسياسات الشمول المالي.
- يساعد نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد على تطوير الخدمات المالية وتوفير معاملات تتسم بالشفافية وبأسعار معقولة ، كما يمكن من التغلب على المشاكل والصعوبات التي تواجه المنشآت المالية بما يضمن تحقيق متطلبات الشمول المالي.
- إن الشمول المالي يضمن توفير المنتجات والخدمات المالية بتكلفة منخفضة مما يمكن مختلف فئات المجتمع من استخدام جميع الخدمات المالية المتاحة.
- أصبحت متطلبات الشمول المالي مطلبا هاما للفوائد العديدة التي يحققها بما يعود على الفرد و المجتمع ، إلا أنه لتحقيق تلك المتطلبات لابد من أن يتوافر نظام تكاليفي قادرا على توفير معلومات لدعم إدارة التكلفة.
- أكدت نتائج الدراسة التحليلية أهمية دور نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد في المعلومات التي يوفرها والتي تساعد في التغلب على المشاكل التي تواجه المنشآت المالية ودعم متطلبات الشمول المالي.

٢/٧ توصيات البحث:

في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج، توصي الباحثة بما يلي:

- يجب استقطاب كوادر مؤهلة على كيفية التعامل مع العملاء في مختلف القطاعات في البنك والوصول إلى المستهدف من وراء الأخذ بنظام الشمول المالي .

- تبني مبادرات ومؤتمرات وشن حملات توعية منظمة من خلال مواقع التواصل الإجتماعي لتوضيح أهمية الشمول المالي والتعامل المصرفي، ومدى تأثير التكنولوجيا على تيسير المعاملات المالية والمساهمة في القضاء على الإقتصاد غير الرسمي .
- نظرا لدور نظم إدارة التكلفة في تحقيق أهداف الدولة والقطاع المصرفي ، توصي الباحثة بعمل أبحاث أخرى على أدوات أخرى من أدوات إدارة التكلفة للتعرف على مساهمتها في تحقيق متطلبات الشمول المالي.

مراجع البحث:

١- المراجع العربية:

إبراهيم، إسلام سعيد صالح (٢٠١٩)، " التكامل بين مدخل محاسبة استهلاك الموارد وبطاقة الأداء المتوازن وأثره على إدارة التكلفة" ، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية** ، كلية التجارة بالإسماعيلية ، جامعة قناة السويس، المجلد:١٠، العدد:٣ ، ص.٧٤٦-٧٩٧.

ابراهيم ، رشا أحمد علي (٢٠١٩) ، " تقييم مدى مساهمة المراجعة الداخلية للتنمية المستدامة في تعزيز تطبيق الإستدامة المصرفية في ظل التحديات الجديدة : دراسة تطبيقية " ، بحث من **المؤتمر الثالث العلمي لكلية التجارة ، جامعة طنطا بعنوان " التنمية المستدامة و الشمول المالي : الرؤى والآثار والتداعيات"** ، ١٥ إبريل ، ٢٠١٩، ص.١-٤٥.

أحمد ، خالد إبراهيم سيد و راضي ، محمد محمد السيد (٢٠١٨) ، " الشمول المالي وعلاقته بالتنمية ومعدلات الفقر في مصر"، **مجلة التجارة والتمويل** ، كلية التجارة، جامعة طنطا، ص.١-٢٨.

الإكيادي، ريهام عوض عبد العزيز شحاته (٢٠١٩)، " استخدام مدخل محاسبة استهلاك الموارد في تطوير الموازنات التخطيطية "، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية** ، كلية التجارة بالإسماعيلية ، جامعة قناة السويس، المجلد:١٠، العدد:٣ ، ص٨٥٩-٨٨٣.

الدنف ، محمد عمر محمد (٢٠١٨) ، " تطوير أنظمة التكاليف في منشآت الخدمات باستخدام محاسبة استهلاك الموارد بهدف ترشيد إدارة الموارد: دراسة تطبيقية "، **رسالة ماجستير في المحاسبة** ، كلية التجارة ، جامعة طنطا.

الشهاوي ، صلاح أحمد (٢٠١٤) ، " مدى فعالية نموذج محاسبة استهلاك الموارد (RCA) كأحد النماذج المقترحة لتطوير منفعة معلومات التكلفة وإدارة الطاقة "، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية** ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، المجلد:٥١، العدد:١

الغروري ، علي مجدي سعد علي(٢٠١٠) ، " المحاسبة عن استهلاك الموارد "، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، كلية التجارة ، جامعة المنصورة، المجلد:٣٤ ،العدد:١، ص.٣٤٧-٣٦٦.

الغندور ، سعيد سامي فتحي(٢٠١٤) ، " مدخل المحاسبة عن استهلاك الموارد لتطوير أسلوب التكلفة على أساس النشاط لخدمة القرارات الإدارية في منظمات الأعمال: دراسة اختبارية" ، **مجلة البحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة ، جامعة بورسعيد ، مصر ، العدد:٣ ، ص.٣٨٤-٤١٣.

الهلباوي ، سعيد محمود و النشار ، تهاني محمود(٢٠١٣) ، **كتاب" المحاسبة الإدارية المتقدمة : مدخل إدارة التكلفة"**، الطبعة الرابعة ، كلية التجارة ، جامعة طنطا.

باغة ، محمد محمد أحمد (٢٠١٨) ، "مدخل استراتيجي لتعزيز فعالية وكفاءة الشمول المالي" ، جمعية إدارة الأعمال العربية ، إدارة الأعمال ، **مجلة المدير الناجح**، دار المنظومة ، المجلد ١٦، العدد الأول ، ص. ١٢- ١٦.

بن قيدة ، مروان و بوعافية ، رشيد (٢٠١٨) ، "واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية "، **مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية** ، جامعة لونيس يعلب البليدة ، مخبر التنمية الإقتصادية والبشرية ، العدد:١٨، ص.٧٠-٨٥.

حسن ، حنان جابر(٢٠١٨) ، "أثر التكامل بين نظام محاسبة استهلاك الموارد (RCA) ونظام تخطيط موارد المنشأة (ERP) على تطوير الدور الإستراتيجي لنظام الرقابة الداخلية بهدف إضافة قيمة للمنشأة : دراسة ميدانية " ، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز- الإقتصاد والإدارة** ، المجلد:٣٢ ، العدد:١، ص.١-٣٩.

حمدوش، وفاء (٢٠١٧)، "مساهمة الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة : حالة الدول العربية" ، **المؤتمر العلمي الدولي الثاني : أثر مناخ الإستثمار في تحقيق التنمية المستدامة ، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية** – السناسل ، عمان، مايو، ص.١١٩-١٣١.

خطاب ، محمد أحمد (٢٠٠٩) ، " إطار مقترح للتكامل بين نظام التكاليف على أساس النشاط ومحاسبة استهلاك الموارد لتعزيز فلسفة الإدارة على أساس القيمة" ، **المجلة العلمية للتجارة والتمويل** ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، العدد:٢ ، ص.١٣٣-١٨٨

شاهين، محمد أحمد (٢٠١٠) ، "دراسة تحليلية لمدخل المحاسبة عن استهلاك الموارد كأحد المناهج المقترحة لتطوير أسلوب قياس التكلفة على أساس النشاط "، **المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة** ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد:٤ ، ص.٢٢٩-٣٠٥.

شنبي، صورية وبن الخضر، السعيد(٢٠١٨) ، "أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية :تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية "، **مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة** ، جامعة محمد بو ضياف المسيلة الجزائر، المجلد:٣ ، العدد:٢ ، ص.١٠٤-١٢٩.

دسوقي، أحمد فتح الباب محمد خليل (٢٠١٨) ، "نموذج مقترح للتكامل بين مدخل محاسبة استهلاك الموارد (RCA) ونظرية القيود(TOC) لترشيد القرارات التشغيلية مع دراسة حالة ، **رسالة دكتوراة الفلسفة في المحاسبة** ، كلية التجارة ، جامعة أسيوط.

عبدالدايم ، صفاء محمد (٢٠١٤) ، " مدخل مقترح للتكامل بين نظامي المحاسبة عن استهلاك الموارد وتكاليف مسار القيمة بهدف تحسين جودة قياس التكلفة مع دراسة ميدانية "، **مجلة البحوث المحاسبية** ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، العدد:٢ ، ص.٢٣٤-٢٦٦.

عبدالدايم ، سلوى عبد الرحمن(٢٠١٩) ، "العوامل المؤثرة على الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي وأثرها على تحسين أداء البنوك المصرية : دراسة ميدانية "، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، المجلد:٢٣ ،العدد:٣ ، ص.٥٦٢-٦٢٥.

عبد الرحمن ، أحمد عاطف (٢٠١٨) [١] ، " الشمول المالي والتقدم الإقتصادي" ، نادي التجارة ، **مجلة المال والتجارة** ، المجلد ٥٩ ، العدد الأول ، دار المنظومة ، ص. ٢- ٣.

.....(٢٠١٩) [٢] ، " تحديات أمام الشمول المالي في مصر" ، نادي التجارة ، **مجلة المال والتجارة** ، المجلد ٦٠ ، العدد الرابع ، دار المنظومة ، ص. ٢-٣.

عبد الرحمن ، أمجد حسن(٢٠٢٠) ، " آليات تطبيق معيار المشروعات الصغيرة IFRS وعلاج المشكالت المالية لتحقيق التنمية المستدامة: دراسة ميدانية" ، **مجلة الفكر المحاسبي** ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، المجلد: ٢٤ ، العدد:١ ، ص.١٥٩-٢٠٧.

عبد اللطيف ، ناصر نور الدين و خلف ، مصطفى حسن(٢٠١٨) ، " أثر استخدام مدخل محاسبة استهلاك الموارد لإدارة التكلفة في تدعيم القدرة التنافسية: دراسة حالة على قطاع الخدمات اللوجستية الملاحية" ، **مجلة العلوم الإقتصادية** ، كلية الإدارة والإقتصاد ، جامعة البصرة ، المجلد:١٣ ، العدد:٥٠ ، ص. ١١٧- ١٣٩.

غالي ، شيرين بشرى (٢٠١٩)، " دور الشمول المالي في تحقيق الإستقرار الإقتصادي" ، **المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة** ، المجلد:٥٠ ، العدد:١ ، ص. ٢٠٩-٢٥٠.

مالك ، ياسر صاحب ، علي ، أحمد ماهر محمد وحسنين كاظم عوجة(٢٠١٩)، " أثر محاسبة استهلاك الموارد على قرارات التسعير المحاسبية : دراسة استطلاعية في معمل الألبسة الرجالية في النجف الأشرف" ،

مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية والقانونية ، المجلد :٣ ، العدد :١٣ ، ديسمبر ، كلية الإدارة والإقتصاد ، جامعة الكوفة ، العراق ، ص.١٧٠-١٩٠.

مجاهد، علي السيد أحمد(٢٠١٩) ، " إطار مقترح لتكامل نظام محاسبة استهلاك الموارد RCA ونظام التكلفة على أساس المواصفات ABCII لتدعيم إدارة ربحية العملاء مع دراسة ميدانية " ، **مجلة الدراسات التجارية المعاصرة** ، كليةالتجارة ، جامعة كفر الشيخ، يونيو، العدد:٧ ،ص.٤٣٧-٤٨٣.

محاريق، هاني أحمد (٢٠١٧) ، "أثر التكامل بين نظامي تخطيط موارد المنشأة ونظام محاسبة استهلاك الموارد فى تحقيق الميزة التنافسية المستدامة لمنشآت الأعمال الصناعية : دراسة نظرية وميدانية "، **مجلة البحوث المحاسبية**، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، العدد:١ ، يونيو، ص.٤٩٣-٥٣٤.

محمد، أحمد عبد العليم إسماعيل (٢٠١٩) ، " دور إدارة التكلفة في دعم القدرة التنافسية في الجامعات الخاصة باستخدام المحاسبة عن استهلاك الموارد "، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية** ، كلية التجارة بالإسماعيلية ، جامعة قناة السويس ، المجلد:١٠،العدد:٣ ،ص١٨٠-٢١٩.

نوفل ، صبري (٢٠١٨) ، " العلاقة المتداخلة بين الإستقرار المالي والشمول المالي" ، **مجلة الإقتصاد والمحاسبة** ، العدد :٦٦٨ ، مارس ، ص. ١٠- ١٣.

وهدان ، محمد على وعبد الهادى، إيمان فتحى (٢٠١٩) ، "دور البيانات الضخمة Big Data فى تفعيل متطلبات الشمول المالى: دراسة تحليلية" ، **بحث من المؤتمر الثالث العلمي لكلية التجارة ، جامعة طنطا بعنوان " التنمية المستدامة والشمول المالي (الرؤى والآثار والتداعيات)** ، ١٥ إبريل،٢٠١٩، ص.١-٤٥.

الصفحة الرسمية لبنك مصر على الإنترنت: https://www.banquemisr.com/ar

٢- المراجع الأجنبية

Al-Rawi, Abdulkhaliq M. & Abd al-Hafiz,Hiba, (2018), " The Role of Resource Consumption Accounting (RCA) in Improving Cost Management Jordanian Commercial Banks" ,**International Journal of Economics and Finance**, Vol. 10, No. 10, pp.28-39.

Ahmed, Syed Ajaz and Moosa, Mehboob, (2011), "Application Of Resource Consumption Accounting (RCA) In An Educational Institute" **Pakistan Business Review**, January, Vol. 12, No. 4.

Al-Adwey, Laila, (2019),"Does Financial Inclusion Improve the Financial Performance of Commercial Banks in Egypt? Pooled OLS Approach", مجلة البحوث المحاسبية ، كلية التجارة ، جامعة طنطا، العدد:١ ، يونيو , pp.1- 28.

Al-Hebry, A. A., & Al-Matari, E. M. ,(2017) , "A Critical Study of Cost Approaches in the Accounting Thought: Conceptual Study". **International Review of Management and Marketing**, , Vol.7, No.3, pp.105-112.

Al-Qady, Mostafa Ahmed & El-Helbawy, Said Mahmoud, (2016), "Integrating Target Costing and Resource Consumption Accounting",**Journal of Applied Management Accounting Research** , June,Vol.14 , No.1, ISSN 1443-9905 ,pp.39-54.

BengaminL. and Simon, T. (2003), "A Planning and Control Model Based on RCA Principles", **Cost Management**, July/August, Vol.17 ,No.4.

Cliton, B. Douglas, and Keys,David E.,(2002), "Resource Consumption Accounting: The next Generation of Cost Management Systems" , Focus Magazine, Vol.5 , pp:1-6.

Çopuroğlua, Filiz&Korkmazb, İbrahim Halil, (2018), "DEVELOPMENT OF RESOURCE CONSUMPTION ACCOUNTING AND APPLICATION IN AN ENTERPRISE" , **International Journal of Lean Thinking** , Dec, Vol. 9, Issue 2, pp.12-28.

Kadhim, Hatem Karim &Abdulzahra, Ali Noori, (2020), "EVALUATING THE PERFORMANCE OF THE ECONOMIC UNIT USINGRESOURCE CONSUMPTION ACCOUNTING AND THE BALANCED SCORECARD, **Palarch's Journal of Archaeology of Egypt/Egyptology**, 17, 7, pp.12325 - 12344.

Kbelah, Sara Isam; Amusawi, Enaam Ghadeer and Almagtome, Akeel Hamza, (2019) , "Using Resource Consumption Accounting for Improving the

Competitive Advantage in Textile Industry" , Journal of Engineering and applied Sciences , Medwell Journals, Jan, 14 ,2 ,pp.575- 582.

Nuzzo, Giorgio & Stefano Piermattei (2020), "Discussing Measures of Financial Inclusion for the Main EuroArea Countries",**Social Indicators Research**, Published online,Springer, 148, pp.765-786.

Okutmus,E.,(2015),"Resource Consumption Accounting with Cost Dimension and Application in a Glass Factory" , **International Journal of Academic Researchin Accounting** ,Finance and Management Science ,Vol.5, No.10, pp.46-57.

Perkins,David &Stovall, O. Scott, (2011),"Resource Consumption Accounting - Where Does It Fit?", **The Journal of Applied Business** Research, Sep/Oct, Vol: 27, No: 5, pp.41-52.

Rashdan ,Abeer&Eissa, Noura, (2020), "The determinants of Financial Inclusion in Egypt" ,**International Journal of Financial Research**, Published by: Sciedu Press ,Vol.11 , No.1, pp.123-136.

Sarma ,M.,&Pais ,J. , (2011) , "Financial Inclusion and Development ", **Journal of International development**, 23 ,5 , pp:613- 628.

Van Der Merwe, Anton & Keys, Daviad, E. (2002), "The Case For Resources Consumption Accounting", **Strategic Finance**, April,Vol:83,No:10,PP.1- 13.

Van Der Merwe, A. (2011), "Resources Consumption Accounting (RCA)", http://www.rcainstitute.org/rca, PP.1-2.

Van Der Merwe, Anton , (2011) ," Resource ConsumptionAccounting (RCA)" , http :// www.rcainstitute. org /rca.

White, Larry, (2009)," Resource Consumption Accounting: Manager Focused Management Accounting",**The Journal of Corporate Accounting and Finance**, Vol. 86, No. 3, pp.63-77.